

حقوق المواطنة في الخطاب الصحفي المصري

دراسة تحليلية علي عينة من الصحف اليومية

إعداد

د. أميمة محمد محمد عمران

أستاذ الصحافة المساعد بقسم الإعلام

كلية الآداب - جامعة أسيوط

مُقَدِّمَةٌ:

تشكل المواطنة وحقوقها واحدة من أبرز القضايا علي أجندة الجدل والحوار السياسي وذلك لإرتباطها الوثيق بأى تحول ديموقراطي ، حيث أصبحت في الوقت الراهن "مقياساً لمدى تلبية احتياجات الجماهير ولقدرة النظم السياسيـه على الوفاء بالتزاماتها إزاء هذه الجماهير. ومن ثم فهي تعد مؤشراً هاماً لمدى أهليه الجماهير لممارسه حقوقها وواجباتها ، ولمدى قدرتها على العيش المشترك وعلى التعايش ، كما أنها بالنسبه للجماهير تعد محورا للنضال من أجل الديموقراطية ، وبالنسبه للحكومات تعتبر أحد أهم مداخل الإصلاح السياسي".^(١)

ومفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم الحديثه، يرتبط بشكل مباشر بالخبرة التاريخيه الغربيه وتطور الفكر السياسي والاجتماعي في الغرب ، وقد مر بمحطات وفترات تاريخية مختلفة أثرت في تكوينه ودلالاته.^(٢)

" ويعد عمل مارشال نقطة البداية بتحليله الثلاثي للمواطنة ، مدنية ، سياسية ، إجتماعية ؛ يتكون العنصر المدني من الحقوق الضرورية للحرية الفردية ، حرية الشخص ، حرية الحديث والفكر والإيمان ، الحق في الملك الخاص وفي عقد عقود مصدقة ، والحق في العدالة ، ويتكون العنصر السياسي من الحق في أن يشارك في ممارسة القوة السياسية بوصفه عضواً في الهيئة التي منحت السلطة السياسية ، أو ناخباً لأعضاء تلك الهيئة ، أما العنصر الاجتماعي فيتمثل في الحق في الأمن ، والمشاركة في الميراث الاجتماعي ، وأن يعيش حياة كائن متحضر طبقاً للمقاييس السائدة في المجتمع ".^(٣)

وقد تعرضت المواطنة وحقوقها لقدر من الجدل المشحون بالألفاظ الأيدولوجية ففي الوقت الذي يؤكد فيه المذهب الليبرالي على الفرد ، وتمثل الحقوق الفردية مناطق كثيفة تسمح للفرد بحرية الفعل على نطاق واسع ، يعطي

المذهب المجتمعي نظرة معارضة تقريبا ، ويؤكد على المجتمع فالإنشغال الأولى بتشغيل المجتمع القومي تشغيلاً عادلاً ، يبني المجتمع الصالح من خلال المساندة المتبادلة وفعل الجماعة ، وليس الإختيار الفردي والحرية الفردية " . (٤)

هذا عن الجدل الثائر حول حقوق المواطنة فى المجتمع الغربى ، أما عن حقوق المواطنة فى المجتمع الإسلامى فهى تعكس أبعاداً قيمية تبين الحقوق المكفولة لأفراد الجماعة السياسية فهناك الحقوق المدنية التى تتضمن " حماية الحياة والممتلكات ، والحفاظ على الكرامة الإنسانية وحرمانية وحماية الحياة الخاصة ، وضمان الحرية الشخصية ومبدأ المساواة أمام القانون ، أما الحقوق السياسية فتشمل حق الإعتراض على الطغيان والظلم ، وحرية التعبير ، وحرية المجتمع ، والمشاركة فى الوظائف العامة بينما تتضمن الحقوق الاجتماعية الإحتياجات الأساسية للحياة ، ومن الملاحظ أن هذه الحقوق لا تختلف كثيراً عن الحقوق المنصوص عليها فى نظرية مارشال الليبرالية " . (٥)

وعلى الصعيد المحلى فى المجتمع المصرى نجد الدستور وهو القانون الأعلى للدولة " يشير إلى المبادئ العامة التى تكفل للأفراد التمتع بحقوقهم وحررياتهم الأساسية والتى تتمثل بالدرجة الأولى فى مبدأ المساواة وعدم التمييز والعدالة فى توزيع المواد والأعباء ، إلى جانب النص على الحريات الفردية ... ويضع الضوابط التى تكفل مباشرتها والتمتع بها وإقامة علاقة التوازن بينها " . (٦)

وفى إطار الإهتمام بالمواطنة طرح المؤتمر السنوي للحزب الوطنى وثيقة المواطنة المصرية والتى أفرزت تسعة عشر حقاً من الحقوق والواجبات التى يكفلها الدستور ، وأكدت تلك الوثيقة على " الترابط بين مفهوم الحقوق التى يجب أن يتمتع بها كل مصرى وبين مفهوم المواطنة المصرية بإعتبار أن كافة الحقوق المنصوص عليها فى النظام التشريعى المصرى مصدرها هذه المواطنة ، وتتناول الوثيقة الحقوق التالية : الحق فى الحياة ، والحق فى الجنسية ، والحق فى المساواة ، والحق فى الملكية الخاصة وممارسة النشاط الإقتصادى ، والحق

في التعليم ، والحق في الرعاية الصحية ، والحق في العمل والتمتع بظروف عمل عادلة ، والحق في الضمان الإجتماعي ، والحرية في التفكير وإبداء الرأي ، والحق في حرية العقيدة والعبادة ، والحق في الإلتخاب والتمثيل النيابي ، والحق في تكوين الأحزاب السياسية والحق في تكوين النقابات والجمعيات والحق في حرمة الحياة الخاصة ، والحق في توفير العدالة الناجزة ، والحق في التنقل ، والحق في تداول المعلومات ، والحق في بيئة نظيفة " (٧).

كما أكدت التعديلات الدستورية الأخيرة على مبدأ المواطنة كأساس دستوري .

وإذا كان لا يمكن ممارسة حقوق المواطنة بدون رسوخ ثقافة المواطنة في الوعي الاجتماعي العام " ، فمن المؤكد أن عملية بناء هذا الوعي العام بحقوق المواطنة تتطلب مؤسسات قوية وفاعلة قادرة على نشر ثقافة المواطنة ، و... أي إنتهاكات لحقوق المواطنة وتعبئة الرأي العام للتصدي لها " (٨).

ويأتي الإعلام بوسائله المختلفة في مقدمة المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور في هذا الشأن " وتتحقق المواطنة عبر وسائل الإعلام ليس فقط من خلال التعبير عن المواطنين وقضاياهم ، وإتاحة المعلومات وتفسيرها ، ومراقبة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للتحكم في تجاوزاتهم وإنحرافاتهم ونقلها للمواطن ، وإنما أيضا من خلال المجال العام للنقاش وتبادل الآراء وإتاحة الكلمة للمواطنين وتأكيد حرية التعبير ، ودفع الحوار الفعال بين مختلف الفئات في المجتمع" (٩).

في هذا السياق تعد وسائل الإعلام بمثابة العامل الأقوى والأهم في تعميق مبدأ المواطنة لدى الأفراد ، من خلال طرح الموضوعات والقضايا المتعلقة بالمواطنة ، وتوضيح حقوق المواطنة وواجباتها وكيفية ممارستها ، وذلك من أجل تنمية مهارات المواطنين كي يتمكنوا من المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

الإطار النظري للدراسة :

تعتمد هذه الدراسة في بنائها النظري وفي تطوير فروضها على نظرية تحليل الإطار حيث تعد هذه النظرية هي " واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الإتصال التي تسمح بقياس المحتوى الضمنى للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام وتقدم تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة " وذلك من منطلق أن الإطار " هو اختيار بعض جوانب من الواقع وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي وبذلك يمكن تدعيم تصور معين لمشكلة ما وتفسير سببي لها " وهو ما تمارسه الصحافة فيما يتعلق بطرح حقوق المواطنة فهي تقدم محتويات ومضامين منتقاة عن قضايا وأشخاص وأحداث تتعلق بالمواطنة فتشجع المتلقى طبقاً لهذه النصوص على تعديل وتطوير فهمه لها في اتجاه معين .ومن ثم فهذه النظرية الأنسب في فهم دور الصحف اليومية المصرية في تشكيل الجدل حول القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة .

الدراسات السابقة :

من خلال دراسة مسحية للبحوث والدراسات التي تعرضت للمواطنة ومفهومها واشكالياتها وموقف الإعلام منها ، تم تقسيم الدراسات السابقة في هذا المجال إلى المحورين التاليين :

المحور الأول : دراسات تتعلق بالمواطنة كفكر وكحقوق وممارسة .

المحور الثانى : دراسات تتعلق بعلاقة الإعلام بالمواطنة .

أولاً : دراسات تتعلق بالمواطنة كفكر وحقوق وممارسة :

اعتمدت الدراسة الراهنة على البحوث والدراسات التي تناولت هذا المحور في إطار مؤتمر المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير والذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم

السياسية ، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٣ .

١ - دراسة فاروق عبد البر حول المواطنة وحق المعرفة والتعبير ، بحثت هذه الدراسة في حق الرأي والتعبير كأحد حقوق المواطنة وأشار الباحث إلى أن هناك حلقات ثلاث ينبغي أن تتوافر لامكان تمتع المواطن بحرية التعبير ، أولى هذه الحلقات هي حرية تداول المعلومات ، والثانية تمكينه من التعبير عن رأيه بكل حرية وبكافة الوسائل ، أما الحلقة الثالثة فهي وجود قاض مستقل ومحاييد ومؤهل للنظر في دعواه إذا أنكرت عليه السلطة حقه في المعرفة أو صادرت حقه في التعبير عن رأيه ، وطرح تساؤلات عن مدى توافر هذه الحلقات الثلاث في مصر .

وخلصت الدراسة إلى أنه لا ينتظر أن تقوم حرية تعبير حقيقية في مصر إلا إذا توافرت عدة أسس هي : قيام نظام حكم ديمقراطي تتوازن فيه سلطات الدولة ، كفالة الدستور لحق المعرفة ، ووقوف المشرع العادي وهوينظم حرية التعبير عند حد التنظيم فقط ، مع عدم مغالاة المشرع العادي في التجريم أو إسرافه في العقاب عند معالجة الجرائم التي تتصل بالحرريات ومنها حرية التعبير ، وتحسن الظروف الإقتصادية للمواطن وإرتفاع مستواه التعليمي والثقافي، وضرورة وجود قاض متقف واع ينفذ إلى روح القانون ولا يقف عند ظاهره. (١٢)

٢ - دراسة حسام الدين كامل الأهواني حول المواطنة والحق في الخصوصية ، تناولت هذه الدراسة حق الخصوصية كأحد حقوق المواطنة وضرورة حماية الحياة الخاصة مع انتشار الحاسبات الالكترونية ، ونظم المعلومات ، وتطور المعلوماتية التي جعلت من مجرد تخزين المعلومات لدى الحاسبات مصدراً لخطر كبير على حرية الشخص عامة ، وحياته الخاصة بصفة خاصة ، وأكدت على أن حماية الحياة الخاصة تستوجب أن يكون التدخل

القانونى على ثلاثة محاور هى : حماية الحياة الخاصة من التجسس ، وحماية الحياة الخاصة من النشر وخاصة عن طريق وسائل الإعلام ، وحماية الحياة الخاصة من تخزين المعلومات الشخصية فى الحاسب الإلكتروني . كما تناولت الدراسة القيود التى ترد على الحق فى الخصوصية وخاصة المصلحة العامة وحدود حماية الحياة الخاصة للشخصيات الشهيرة . (١٣)

٣ - دراسة هانى عياد حول المشاركة السياسية كأحد مظاهر المواطنة وبحثت هذه الدراسة فى أسباب عزوف الكتلة الأكبر والأوسع من الجماعات الوطنية المصرية عن ممارسة حقهم فى الحضور السياسى ، وأرجعتها إلى الاضطراب التشريعى بين تقييد الديمقراطية وإتاحتها ، وغياب الشق الاجتماعى للديمقراطية ، وضعف الأحزاب الشرعية الرسمية وحجب قوى سياسية عن الشرعية ، مع وجود قرارات متعددة لحظر العمل السياسى فى دور العلم وأماكن العمل مما أوجد سياجاً عازلاً بين الجماهير وحقهم فى المشاركة السياسية ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة انتزاع الديمقراطية بصفحتها نظام حياة ومعيشة. (١٤)

٤ - دراسة حامد عبد الماجد حول تشكيل رأى العام ومناخ المواطنة وإهتمت هذه الدراسة باكتشاف وتحليل كيفية تأثير مناخ المواطنة ومدى هذا التأثير واتجاهاته على فعالية المواطن المصرى السياسية ، وانطلقت الدراسة من مسلمة فحواها أن سياسة الدولة المصرية وسياساتها تلعب الدور الاساسى فى عملية تشكيل رأى العام وتحديد الإطار والمكونات الأساسية لمناخ المواطنة وبالتالي مدى فعالية المواطن المصرى وطرحته تساؤلاً أساسياً حول دور السياسة الأمنية تجاه حقوق الإنسان الأساسية . وخلصت الدراسة إلى أن المواطنة الفعالة مرتبطة بمناخ شكلته سياسة أمنية محددة إزاء حقوق الإنسان المصرى ، وأكدت على أن إعادة الاعتبار للسياسات الأمنية الإنسانية شرط ضرورى لفاعلية المواطنة المصرية . ويتم ذلك عبر منطبق متكامل للإصلاح

المتوازن يشمل الجوانب والأبعاد المختلفة. (١٥)

٥ - دراسة عصام شرف حول حق الحياة قبل الحقوق الاجتماعية ، وتناولت هذه الدراسة العلاقة بين حقوق المواطنة وحوادث الطرق باعتبارها حالة واقعية تتجلى فيها انتهاكات حقوق الإنسان المواطن من ناحية ويعكس علاقة المواطن بالسلطة من ناحية أخرى ، وأكدت الدراسة على ضرورة تفعيل مفهوم هندسة الخدمة للتعامل مع الخدمات بصورة عامة وخدمات النقل بصورة خاصة باعتباره جزء من جدل حقوق المواطنة وواجباتها. (١٦)

٦ - دراسة ايمن عبد الوهاب عن الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة ، سعت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات والنقابات كمؤسسات مدنية في تدعيم العملية الديمقراطية ، وتعزيز الشعور بالمواطنة ، وتحديد المشكلات الأساسية التي تعوق فاعليتها وسبل حلها.

وأشارت الدراسة إلى أن لمؤسسات المجتمع المدني دور في خلق وبناء مواطنة فعالة بالإضافة إلى قدرتها على إحداث حراك اجتماعي يساعد على مشاركة وفعالية الطبقات الدنيا ، وأكدت على أن تأثير الجمعيات الأهلية والمدنية في المشاركة في السياسات العامة يتوقف على تصاعد الاتجاه الداعي إلى تغليب الدور التتموي على الدور الخدمي والخيري وأوصت بضرورة التأكيد على ثقافة بناء المؤسسات المدنية من خلال العمل على توسيع النزوع نحو العمل التطوعي، وأعمال قواعد المحاسبية والشقافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية. (١٧)

٧ - دراسة منى يوسف وحسن سلامة حول المواطنة والمشاركة السياسية ، وسعت الدراسة من خلال استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول موضوع المواطنة والقضايا اللصيقة به مثل قضية الانتماء كأحد مؤشرات المواطنة والمشاركة السياسية باعتبارها من أهم الحقوق السياسية للمواطنة ، وخلصت الدراسة إلى إدراك الشباب لمعنى المواطنة فهي الإنتماء للوطن والولاء

له ، وكان الحق فى التعليم هو أكثر الحقوق التى يرى أفراد العينة أنهم يحصلون عليها بينما كانت المشاركة السياسية هى أقل الحقوق وكان الحق فى العمل أهم الحقوق التى طالبوا بالحصول عليها ، واحتلت وسائل الإعلام صدارة مؤسسات التنشئة التى تقوم بدور أساسى فى عملية التنشئة السياسية للشباب . (١٨)

٨ - دراسة أميمة عبود حول مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر ، واستهدفت الدراسة التعرف على استعمالات مفهوم المواطنة فى بعض نصوص الخطاب الليبرالى الجديد فى مصر من خلال تحليل لجريدة الوفد، ونشرات جمعية النداء الجديد ، ومجلة الديمقراطية ، وجريدة نهضة مصر. وتوصلت الباحثة إلى أن الوفد طرحت مفهوم المواطنة فى إطار التصور الذى يرى أن ، ابطه المواطنة هى مناط الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة ، من خلال التأكيد على المدلول التقليدى للحقوق السياسية والدستورية للمواطنين ، من تأكيد على حرية المواطن فى التعبير عن رأيه ، وضرورة إلغاء قانون الطوارئ وكافة القوانين المكبلة للحريات ، والتأكيد على حق المواطن فى التظاهر السلمى إلى جانب الاهتمام بمسألة تعديل الدستور، والإصلاح الديمقراطى والمؤسسى ، والاحتياجات الأساسية للمواطن المصرى.

وبالنسبة لجمعية النداء الجديد فقد ارتبط مفهوم المواطنة فيها بالشعور بالحاجة الشديدة إلى بلورة فكر تنموى ليبرالى يستجيب لتحديات العصر ويؤكد على مبادئ التحرير الاقتصادى والصناعى والزراعى والسياسى والاجتماعى ، وهو خطاب يقوم على إصلاح القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان ، والإصلاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية .

أما جريدة نهضة مصر فتشير إلى أن المواطنة هى هدف نبيل يجب أن تتهاوى أمامه كل المصالح الضيقة ، وأكدت على حوار الكلمة ، وبالحق المقدس للجميع فى التعبير عن آرائهم ، وعلى رفع مستوى معيشة المواطن المصرى ، وتثويره ، وتبصيره بحقوقه فى مواجهة مؤسساته .

وتعرضت الجريدة للمواطنة من خلال طرح بعض المشكلات والهموم الحياتية للمواطن المصري وبعض قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والمرتبطة بالدستور والمؤسسات السياسية ومناخ الاستثمار .

أما مجلة الديمقراطية فلم تتعرض لمفهوم المواطنة بشكل مباشر وإنما تم ذلك من خلال عدة محاور وموضوعات من أهمها أولوية الشروط الثقافية والاجتماعية للديمقراطية وضرورة ترسيخ مفهوم الحريات الفردية وفي مقدمتها حرية التعبير والابتداع ، وكانت مجلة الديمقراطية - من وجهة نظر الباحثة - من أكثر نصوص الخطاب السياسي الليبرالي المعاصر اهتماماً بالجانب القيمي والثقافي . (١٩)

٩ - دراسة ماجدة رفاعة حول الخطاب اليساري ومفهوم المواطنة ، حيث تعرض الباحثة لمفهوم المواطنة في الخطاب الماركسي من خلال اتجاهين يمثل كل منهما نسقاً فكرياً متماسكاً ، يتمثل الاتجاه الأول في مقولة المركز- الأطراف ، والذي يرى أن التوسع الرأسمالي العالمي لابد ان يؤدي الى ظاهرة الاستقطاب العالمي ، وتفاقم الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة ومن ثم تتولد الهمجية والقوضى وينتفي في ظل هذا النظام عملية تحقيق المواطنة المرتكزة على التحرر الانساني والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المصيرية .

أما الاتجاه الثاني فهو مرتبط بمقولة التخلف والتطوير ويخلص هذا الاتجاه إلى أن تحقق المواطنة بمقوماتها السياسية ومرتكزاتها الاجتماعية وأبعادها الثقافية ، لا يتحقق إلا بنفي التخلف وتحرير الإنسان المواطن أولاً وصولاً إلى تحقق الاشتراكية . وفي ضوء هذين الاتجاهين خلصت الباحثة إلى أن مفهوم المواطنة في الخطاب اليساري يقع في شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المكونة للمجتمع في عمقها التاريخي وان المواطنة المرتكزة على المساواة الحق لا يتحقق إلا في المجتمع الاشتراكي حيث

تتلاشى عدم المساواة فى الملكية فى التوزيع. (٢٠)

١٠ - دراسة عماد الدين شاهين حول المواطنة فى الخطاب الاسلامى فى مصر، سعت هذه الدراسة إلى مناقشة مبدأ المواطنة فى الخطاب الاسلامى من خلال دراسة تحليلية لبعض الكتب المرجعية والنصوص الشهيرة لكبار المفكرين الإسلاميين المستقلين ، ومفكرى الإخوان المسلمين ، ومنظرى الحركات الإسلامية المتشددة كالجماعة الإسلامية والجهاد ، وتم تناول الخطاب من خلال عدة محاور تشتمل وضعية المسلم وغير المسلم داخل المجتمع الاسلامى والآراء المختلفة حول مصطلح أهل الذمة وتولى الوظائف العامة ، والنظر إلى وضع الأقباط فى مصر . وخلص الباحث إلى أن موضوع المواطنة يحظى بالاهتمام فى الخطاب الإسلامى فى العقود الأخيرة ، حيث تبرز الدعوات إلى إعادة النظر فى موروث الفقه التقليدى وتناوله لمسألة المخالفين فى العقيدة فى المجتمع الاسلامى ومالهم من حقوق وعليهم من واجبات ، إلى جانب محاولات بعض المفكرين الإسلاميين المستقلين فى قراءة وضع غير المسلمين بشكل يحقق العدالة أوالمساواة أوالإنصاف فى إطار الدولة القومية الحديثة ومن خلال مفهوم المواطنة الذى يركز على مبدأ المساواة بين الجميع. (٢١)

١١ - دراسة سامح فوزى حول رؤى المتقنين الأقباط فى المواطنة ، سعت هذه الدراسة إلى اكتشاف خطابات المتقنين الأقباط فى المواطنة ، واشتملت على خطابين أساسيين هما خطاب المأزق الطائفى ، وخطاب الهموم القبطية ، وخطابين نوعيين أحدهما للقيادات الكهنوتية ، والآخر لنشطاء الأقباط فى الخارج، وكشفت الورقة عن تباين تلك الخطابات فى مجال المواطنة ، وهوما يعكس حعية أساسية هى أن الأقباط لا يشكلون كتلة واحدة ، ولا يتخذون موقفاً متمائلاً فى قضايا العامة ، مما يجعل الجدل يدور فى أفق سياسى وليس دينى ، ويرتبط بسأته سيقراطية واستكمال بناء الدولة الوطنية الحديثة أكثر من ارتباطه بالنزعات الانقسامية والسعى وراء الحصص الطائفية. (٢٢)

١٢ - دراسة محمد إبراهيم منصور حول المواطنة في الخطاب القومي العربي ، وأشارت هذه الدراسة إلى غياب مبدأ المواطنة في النظرية القومية العربية شأنه شأن غيره من المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية وأرجعت ذلك للعديد من الأسباب منها ؛ أولوية السلطة أو الدولة أدى إلى تراجع البعد الديمقراطي ومن ثم تهميشه لمبدأ المواطنة ، وغلبة النموذج البسماركى الوحدوى ، وغلبة الأهداف القومية ، إلى جانب مبدأ المواطنة ارتبط في تطبيقه بالسلطة القطرية العربية ، كما أشارت الدراسة إلى استرداد الفكر القومي العربى للديمقراطية اعتبارها في عقد الثمانينات حيث وضعها في مكان الصدارة على أجندة العمل القومي بعد التأكد من عجز النظم الشمولية عن تحقيق التنمية والحفاظ على الوحدة الوطنية ، وأشارت إلى زيادة الاهتمام بحقوق الأقليات باعتبارها أكثر القضايا ارتباطا بمبدأ المواطنة والاعتراف بحق الاختلاف الثقافى . (٢٣)

ثانياً: دراسات تتناول علاقة الإعلام بالمواطنة :

١ - دراسة Scheufele, Dietram حول وسائل الإعلام وتأثيرها على سلوك المشاركة ، وتناولت الدراسة دور وسائل الإعلام في فتح باب الحوار في قضية المواطنة الديمقراطية ، والحوار بين الأفراد هو جوهر المشاركة ، وأشارت الدراسة إلى تداخل العلاقة بين وسائل الإعلام والحوار السياسى وسلوك المشاركة ، وأكدت على أن وسائل الإعلام تؤثر بشكل أكثر ايجابية على المشاركة السياسية وينعكس ذلك بصورة واضحة على سلوك الأفراد الذين يمارسون العمل السياسى . (٢٤)

٢ - دراسة Moy, Patricia حول وسائل الاتصال والمواطنة ، سعت الدراسة إلى تحديد التأثيرات السياسية لوسائل الإعلام وأشارت إلى اعتماد أفراد الجمهور بشكل أساسى على التلفزيون للحصول على المعلومات السياسية ، وناقشت دور الأخبار التليفزيونية فى تغطية الأحداث السياسية والأخبار التى

تركز على قضايا المواطنة ، وأكدت الدراسة على أهمية التأثيرات السياسية لوسائل الإعلام ولكنها أشارت إلى وجود طرق أخرى متعددة يمكن للأفراد من خلالها تعلم السياسة. (٢٥)

٣ - دراسة Pajnik, Mojca حول تكنولوجيا المعلومات والمواطنة ، تناولت الدراسة قدرة تكنولوجيا المعلومات على خلق روح التواصل فى نطاق المواطنة . وأشارت إلى دور وسائل الإعلام الحديثة فى المشاركة فى عملية الديمقراطية فمثلاً مع بداية التسعينات طورت شبكة الانترنت من مسيرة العملية السياسية واليوم تعرض لنا الانترنت الأفكار الشائعة حول التفرقة العنصرية وإرهاب الأجانب وهى من الموضوعات الشائكة الواجب تناولها ودراستها ، ومثل هذه الدراسات توضح لنا نمو الانترنت وتشجيعه للأفراد على إيجاد حلول فردية للمشكلات العامة التى تساعد على فهم قضية المواطنة. (٢٦)

٤ - دراسة Parake, Elaine حول استخدام وسائل الإعلام فى بث روح التعاون والمواطنة. ، وتناولت الدراسة تأثير وسائل الإعلام بشتى أشكالها فى حياة الشباب ، وتقتراح استخدام تلك الوسائل فى تفعيل وتقوية لغة الخطاب داخل المدارس من اجل بث فكرة المواطنة فى نفوس الشباب ، حيث تتمتع وسائل الإعلام بمميزات تجعلهم أكثر تجاوباً بها من منطلق أنها ليست شكلاً من أشكال إعطاء الأوامر. (٢٧)

٥ - دراسة Wani , Jorgenensen , Karin حول قضايا المواطنة ، حيث ركزت تلك الدراسة على قضايا وموضوعات تتعلق بالمواطنة فى إطار المجتمع المتقدم ، وأشارت الدراسة إلى أن المواطنة كانت ومازالت من الموضوعات الشائكة وهناك عدة عوامل تلعب دوراً حيوياً فى بناء وترسيخ فكرة المواطنة فى المجتمعات المعاصرة وتأتى فى مقدمة تلك العوامل وسائل الإعلام. (٢٨)

٦ - دراسة فيليب مرلان عن الإعلام والمواطنة كوكيتيل مستحيل ، وهى دراسة تحليلية استهدفت التعرف على إمكانية بناء إعلام مواطن ، أى إعلام

يحث المواطنين على الفعل والمشاركة في صنع القرارات على كافة المستويات ، وقد خلص الباحث إلى أن قدرة وسائل الإعلام على تحقيق ذلك ترتبط بمساهمتها في تنمية العقل النقدي والنقاش العام الديمقراطي ، وأظهر الباحث أن عجز الإعلام في أن يصبح إعلام مواطن يعبود أيضاً إلى بعض المعالجات الإعلامية التي تستعين بالخبراء دون المواطنين ، مما يشعر المواطن العادي بعدم القدرة على الفعل نتيجة نقص الخبرة ، بالإضافة إلى عدم توفر معلومات عملية تدفع المواطن نحو الفعل . (٢٩)

٧ - دراسة ثريا بدوي حول دور الإعلام في دعم المواطنة في مصر ، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة بنية وأداء الإعلام المصري بعملية تعزيز المواطنة من خلال الإجابة على التساؤل القائل : هل تعمل بنية وأداء وسائل الإعلام في مصر في اتجاه تأكيد وتعزيز المواطنة كمفهوم وكحقوق وممارسة أم تهديدها وانتهاكها ؟ .

وحاولت الباحثة الإجابة على هذا التساؤل من خلال دراسة تحليلية لعينة من صحف الأهرام ، الأهالي والأسبوع علاوة على دراسة ميدانية على عينة من المثقفين من النخب الإعلامية وعينة من جمهور المواطنين المصري ، وخلصت الدراسة إلى أن سيادة نمط الملكية الخاصة التجارية على وسائل الإعلام وان كان يعكس أداءاً متنوعاً ومختلفاً ، إلا أنه ينتهك المواطنة كفكر وكحقوق وممارسة ويهددها سعياً نحو تقديم الصالح الخاص دون الصالح العام ، كما أن سيادة نمط الملكية الحكومية لا يعكس إلا توجهات الدولة ، ومن ثم يصبح الإعلام أداة دعاية للنظام ولسياسته مما ينتهك من المواطنة ، كما أن نمط الملكية الحزبية لا يحقق إلا أهداف الحزب ويصب الأداء الإعلامي في النهاية لتحقيق مصلحة القائمين عليه ؛ وكشفت الدراسة الميدانية عن تقدير مجتمع الدراسة لدور الإعلام في تعزيز المواطنة الاجتماعية في حين ينخفض دور الإعلام في تعزيز المواطنة السياسية . (٣٠)

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال ما سبق عرضه من دراسات يمكن استخلاص الآتى :

– وجود تراكم معرفى محدود حول المواطنة فى الخبرة المصرية ، تركزت أبعاده حول المواطنة كفكر وكحقوق وكمارسة ، أفاد فى التعريف بمفهوم المواطنة وبلورة أبعادها الفكرية والسياسية والتشريعية ، فضلا عن إلقاء الضوء على بعض حقوق المواطنة فى الواقع المجتمعى .

– تنوع المجالات البحثية التى تطرقت إليها الدراسات الأجنبية التى تناولت علاقة الإعلام بالمواطنة ، وتركز بعضها حول التأثيرات السياسية لوسائل الإعلام ، وتطرق البعض الآخر لدور الإعلام فى دعم المواطنة .

– افتقار المكتبة الإعلامية العربية إلى الدراسات التى تتناول علاقة الإعلام بالمواطنة ، سواء تلك التى ترصد مدى اهتمام الإعلام بقضايا المواطنة وموقفه من تلك القضايا ، أو التى تتناول فاعلية الدور الإعلامى فى بناء الوعى الثقافى لدى الجماهير فيما يتعلق بالمواطنة وحقوقها .

مشكلة الدراسة وأهميتها :

عقب صدور القرار الجمهورى بإجراء التعديلات الدستورية لأربع وثلاثين مادة من مواد الدستور كخطوة على طريق الإصلاح السياسى فى مصر ، والإعلان عن مبدأ المواطنة كأساس دستوري ، حظيت المواطنة وحقوقها باهتمام كبير من جانب الفئات المختلفة فى المجتمع المصرى ، وأصبحت مثار جدل ونقاش واسع عبر وسائل الإعلام المختلفة - خاصة الصحافة - حيث إهتمت الصحف على إختلاف توجهاتها ومشاربها بقضية المواطنة ، وحقوقها ، وظهرت أطروحات متنوعة وآراء متباينة فى هذا المجال ، ومن ثم أصبحت هناك حاجة ماسة إلى دراسة ملامح حقوق المواطنة فى الخطاب الصحفى المصرى وهو ما تصبو إليه الدراسة الراهنة حيث تتحدد مشكلة الدراسة فى

التعرف على طبيعة وكم القضايا المتعلقة بحقوق المواطنة في الصحف المصرية اليومية وكيفية تناولها وذلك من خلال تحليل الخطاب الإعلامي عن المواطنة ، والوقوف على سماته وأهدافه والقوى الفاعلة فيه ، فضلا عن مسارات البرهنة التي إرتكز عليها في طرح الأفكار والمواقف المتعلقة بتلك الحقوق .

وتبرز أهمية هذه الدراسة من منطلقين :

١- أن هذه الدراسة تسهم في التراكم المعرفي حول حقوق المواطنة المصرية ، خاصة بعد ما نالته من جدل ونقاش واسع عبر وسائل الإعلام المختلفة ، في ظل تشابك مفهوم المواطنة مع كافة الهموم والقضايا الوطنية سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي .

٢- أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت حقوق المواطنة المصرية ، ولكنها إقتصرت على بحث الحقوق الدستورية أو القانونية أو السياسية ، ومن ثم هناك ندرة في الدراسات التي تتناول الطرح الإعلامي لحقوق المواطنة وهوما تسعى له الدراسة الراهنة .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الراهنة إلى :

- ١- التعرف على طبيعة وحجم إهتمام الصحف اليومية بحقوق المواطنة .
- ٢- رصد القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة التي يركز حولها إهتمام الصحف اليومية .
- ٣- الكشف عن الأهداف الرئيسية التي تتشدها الصحف اليومية من وراء نشر الموضوعات المتعلقة بالمواطنة .
- ٤- تحديد الأطر الإعلامية التي طرح من خلالها الخطاب الصحفي حقوق المواطنة .

٥- رصد الأسس التى عالج بها الخطاب الصحفى حقوق وقضايا
المواطنة.

٦- الكشف عن الأفكار والمفاهيم والتصورات التى تطرحها صحف
الدراسة إزاء قضايا المواطنة .

تساؤلات الدراسة وفروضها :

تسعى الدراسة الراهنة للإجابة على بعض التساؤلات والتحقق من بعض
الفروض .

أولاً : تساؤلات الدراسة :

١- إلى أى مدى إهتمت صحف الدراسة بحقوق المواطنة فى مصر .

٢- ما الأطروحات الأساسية والفرعية التى تم إستخدامها فى طرح حقوق
المواطنة عبر الخطاب الصحفى فى الصحف محل الدراسة .

٣- ما الأدوار المنسوبة للأطراف الفاعلة كما قدمها الخطاب الصحفى
لصحف العينة ؟

٤- ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الخطابين الصحفيين الحكومى
والمعارض الخاصة بحقوق المواطنة ؟

٥- ما البراهين التى إستندت إليها صحف العينة فى تأكيدها للأطروحات
الخاصة بحقوق المواطنة ؟

٦- كيف ساهم الخطاب الصحفى فى الصحف محل الدراسة فى بلورة
حقوق المواطنة المصرية ؟

ثانيا فروض الدراسة :

تسعى الدراسة لإختبار الفرضين التاليين :

الفرض الأول :

تتنوع الأطر والقوالب الإعلامية التي يقدم من خلالها المضمون المتعلق بحقوق المواطنة والمطروح في الصحف اليومية المصرية .

الفرض الثاني :

تتأثر معالجة الخطاب الصحفي لحقوق المواطنة المطروحة في الصحف محل الدراسة بسياسات تلك الصحف وتوجهاتها .

نوع الدراسة والمناهج المستخدمة :

تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية التي تهتم بتصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها وإستخلاص النتائج والدلالات المفيدة منها ، وتعتمد على منهج المسح الإعلامي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بحقوق المواطنة ، كما تستخدم أداة المقارنة للمقارنه بين صحف الدراسة فيما يتعلق بمدى الإهتمام بقضايا وحقوق المواطنة ، وملاحظ معالجة الخطاب الصحفي في تلك الصحف لهذه القضايا .

أدوات جمع البيانات :

تم الإعتماد على أكثر من أداة بحثية في إطار المنهج المستخدم وهي :

١- مدخل تحليل الخطاب : وتم الإستعانة بأداة تحليل الخطاب الصحفي لتحليل الأداء الإعلامي المرتبط بقضايا المواطنة ، وهو تحليل يستند إلى كون خطابات المؤسسات الصحفية المختلفة تجسد رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة أو تغييرها أو تنفيذ وجهة نظر مضادة في ظل حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة مشبعة بأفكار أيولوجية مسبقة ،

وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية. (٣١)

ومن ثم يساهم تحليل الخطاب فى الكشف عن طبيعة العلاقة بين تعدد أشكال ملكية الصحف وتنوع توجهاتها والإتجاه نحو قضايا المواطنة موضع الدراسة .

وقد تم إستخدام تحليل الخطاب فى تحديد الأفكار المحورية والأطراف الأساسية التى يعنى بها المحتوى الإعلامى ، وذلك من خلال التركيز على تحديد الأطروحات الرئيسية للخطاب الإعلامى الذى يتناول القضية أو الحدث المرتبط بقضايا المواطنة موضع الدراسة ، وتحليل القوى الفاعلة فى الخطاب وهى الأطراف التى ترى خطابات الصحف المختلفة أن لها دوراً فى قضايا المواطنة سواء كان دوراً إيجابياً أو سلبياً ، وذلك من خلال رصد وتحليل المواقف والأدوار والصفات المنسوبة إليها .

هذا إلى جانب تحليل الأطر المرجعية وآليات الإقناع وبلورة الحجج والمبررات التى إستند إليها كتاب الخطاب فى تناول القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة .

٢- تحليل المضمون : تم الإعتماد على تحليل المضمون كأداة بحثية توفر درجة عالية من الضبط الكمي فى وصف المضمون ، وذلك فيما يتعلق برصد القضايا المتعلقة بحقوق المواطنة ، والأهداف المنشودة من وراء نشر تلك المضامين ، والأنماط التحليلية المستخدمة فى ذلك الطرح .

مجتمع الدراسة :

ويتمثل مجتمع الدراسة فى مجموعة الصحف اليومية المصرية التى روعي فى إختيارها :

١- الإختيار الموضوعي للصحف ؛ بحيث يضم بعض التوجهات والمرجعيات المتميزة فى النظام المصري ومجمل تباينات الخريطة الصحفية

المصرية .

٢- إختلاف نوعية ملكية تلك الصحف ، حتى يتضح مدى إرتباط التصورات الإعلامية التي تطرحها تلك الصحف تجاه القضايا والموضوعات المطروحة بنوعية ملكية تلك الصحف .

وطبقاً لذلك تم إختيار ثلاث صحف يومية مصرية خضعت للتحليل هي :

١- صحيفة الأهرام والصادرة عن مؤسسة الأهرام ، وتمثل الصحف اليومية القومية ذات التوجه الرسمي أو الحكومي .

٢- صحيفة الوفد الصادرة عن حزب الوفد الجديد وتمثل الصحافة الحزبية.

٣- صحيفة المصري اليوم والصادرة عن مؤسسة المصري للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع (شركة مساهمة مصرية) ، وتمثل الصحافة الخاصة .

الإطار الزمني للدراسة :

تمثل الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ إطاراً زمنياً متكاملأ للدراسة التحليلية وقد تم إختيار تلك الفترة للأسباب التالية :

١- في تلك الفترة صدر قرار جمهوري بإجراء التعديلات الدستورية لـ ٣٤ مادة من مواد الدستور كخطوة على طزريق الإصلاح السياسي في مصر ، وتضمنت تلك التعديلات النص على المواطنة كأساس دستوري ونالت هذه التعديلات جدلاً واسعاً عبر وسائل الإعلام وخاصة الصحافة .

٢- شهدت هذه الفترة إنتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى وإستتبع ذلك جدل ومناقشات واسعة حول الإنتخابات والتمثيل النيابي في ظل التعديلات الجديدة للدستور .

٣- شهدت تلك الفترة العديد من الاضطرابات والإعتصامات العمالية ، وجدل واسع النطاق حول حقوق العمل والعمال في ظل سياسة الخصخصة ، إلى جانب الطرح المستمر لقضية البطالة بأبعادها المختلفة .

٤- أثرت في تلك الفترة مناقشات واسعة حول حق الرعاية الصحية للمواطن المصري ، خاصة في ظل الإتجاه نحوخصخصة التأمين الصحي ، وظهور كثير من قضايا الفساد والإهمال الصحي .

نوع العينة وطريقة إختيارها :

نظرا لأن الدراسة تتجه لتحليل المادة الصحفية المتعلقة بحقوق المواطنة في صحف الدراسة (الأهرام - الوفد -- المصري اليوم) ، خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ وحتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ (ستة أشهر) ، ونظرا لضخامة المادة الخاضعة للتحليل ، فقد لجأت الباحثة إلى إستخدام أسلوب العينة في إختيار أعداد الصحف التي تم تحليلها وذلك بطريقة العينة المنتظمة من خلال عمل (أسبوع صناعي) ، وبلغ العدد الإجمالي للصحف الخاضعة للتحليل (٨٤ عدداً) ، بمعدل ٢٦ عدداً لكل صحيفة من صحف الدراسة ، من ناحية ثانية نظرا لطبيعة الموضوعات والقضايا المطروحة والمتعلقة بحقوق المواطنة ، ونظرا لإستخدام تحليل الخطاب كأداة بحثية ؛ تم الإقتصار على المضامين ذات الطابع التحليلي والتعليقي والتفسيري ، وذلك من خلال تحليل مواد الرأي والمتمثلة في : الإفتتاحية ، والمقالات ، والأعمدة ، وبريد القراء ، علاوة على المواد ذات الطابع التفسيري ، والتي تتعكس من خلال التقرير الإخباري ، والتحقيق الصحفي ، والحديث الصحفي .

وحدات التحليل :

تم إستخدام وحدة الموضوع أوالفكرة للتحليل بإعتبارها أكثر الوحدات ملائمة لأهداف الدراسة .

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

بالرغم من تعدد وتنوع التعريفات المتعلقة بالمواطنة فى القاموس الفكرى والتشريعى ، فان البعض يذهب إلى غياب لفظ المواطنة فى قواميس اللغة العربية ، وحضوره فى قواميس اللغات الأجنبية حيث " تخلو معاجم اللغة العربية من كلمتى المواطنة والمواطن ، فيما تورد لفظ الوطن قاصدة به محل إقامة الإنسان ، أما فى اللغة الفرنسية ، فقد ذكر قاموس لاروس لفظ المواطنة بمعنى الشخص الذى يتمتع بعضوية بلد معين ويستحق بالتالى ما ترتبه هذه العضوية من امتيازات ، وفى اللغة الإنجليزية يستخدم معجم لونغمان كلمة المواطنة ليقصد بها حالة أن يجد الفرد موطناً كونه يعيش فى رحاب دولة معينة وينتمى إليها ويخلص لها ، فيحظى من ثم بالحماية أو يتمتع بالعضوية فيها سواء بحكم المولد أو بحكم اكتساب الجنسية " (٣٢)

— وطبقاً لأهداف البحث تتبنى الباحثة التعريف التالى للمواطنة " المواطنة هى الإطار القانونى الذى يحدد العلاقة بين الفرد والدولة وعلاقته بغيره من الأفراد ، ويتمثل فى مجموعة من الحقوق والواجبات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية " (٣٣)

— وبناءً على التعريف السابق ، ترى الباحثة أن حقوق المواطنة تتمثل فى : مجموعة الاحتياجات أو المطالب التى يجب توافرها بالنسبة للأفراد داخل نطاق الدولة دون تمييز بينهم سواء لاعتبارات الجنس ، أو النوع ، أو الانتماء السياسى ، أو الأصل الوطنى ، أو أى اعتبار آخر .

نتائج الدراسة التحليلية :

أولاً : حجم اهتمام الصحف اليومية بحقوق المواطنة :

تعكس النتائج تبايناً فى حجم اهتمام صحف الدراسة بقضايا المواطنة ، فوفقاً للجدول رقم (١) بلغ اجمالى المواد الصحفية المنشورة فى تلك الصحف مجتمعة (٥٠٦) مادة ، وكانت صحيفة الوفد أكثر الصحف اهتماماً بقضايا المواطنة ، حيث بلغ اجمالى ما نشرته خلال فترة الدراسة (٢٠٥) مادة صحفية بنسب (٤٠,٥%) من اجمالى المواد المتعلقة بحقوق المواطنة المطروحة ، وتلتها المصرى اليوم (١٦٠) مادة صحفية بنسبة (٣١,٦%) وأخيراً الأهرام (١٤١) مادة صحفية بنسبة (٢٧,٩%)

حجم المواد الصحفية المنشورة فى الصحف اليومية حول حقوق المواطنة:

يتضح من الجدولين رقم (٢,٣) الآتى :

— تزايد اهتمام صحف الدراسة بالحقوق السياسية ، حيث جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة (٤٥,٨%) وفى إطار ذلك برز الاهتمام بالحقوق المتعلقة بالممارسة السياسية ، من خلال الانتخاب والتمثيل النيابى بنسبة (٣٩,٧%) ولعل ذلك يرجع إلى صدور القرار الجمهورى بإجراء تعديلات دستورية على (٣٤) مادة من الدستور ، وإجراء استفتاء شعبى على تلك التعديلات ، وما صاحب ذلك من مناقشات حول جدوى التعديلات ومدى جديتها ، وهو ما أثار جدل واسع النطاق عبر وسائل الإعلام ومن بينها صحف الدراسة ، أيضاً حدوث انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى وما صاحب ذلك من مناقشات تتعلق بالمشاركة السياسية ، وحق الترشيح والتصويت ، والإشراف القضائى على العملية الانتخابية بعد التعديلات (الدستورية) ، ومدى الإقبال الجماهيرى على المشاركة فى الانتخابات ، وهو ما ظهر بصورة واضحة فى صحيفتى الوفد (٧٧) مادة ،

والمصري اليوم (٧٢) مادة .

— جاء الحديث عن حق التعبير وحرية الرأي بنسبة (٦,١%) من اجمالي حجم الاهتمام بحقوق المواطنة ، من خلال الحديث عن حرية الصحافة ، وحق التعبير والتفكير ، وحرية تداول المعلومات ، وكانت صحيفة المصري اليوم هي الأكثر اهتماماً بطرح هذا الحق على صفحاتها بنسبة (٨,٨%) ، وتلتها الأهرام (٧,١%) وأخيراً الوفد (٣,٣%) .

— جاءت الحقوق الاجتماعية في المركز الثاني بنسبة (٣٦%) ، ولوحظ اهتمام صحف الدراسة بحق الرعاية الصحية بنسبة (٢٢,٣%) ، وتناولت في إطاره قضايا الفساد الصحي والإهمال الطبي ، والعلاج الصحي ، والتلوث الغذائي ، إلى جانب عرض بعض المشكلات الصحية لبعض القراء ، وطرح بعض النصائح الطبية .

— وحظيت الحقوق الخاصة بالضمان الإجتماعي بقدر من اهتمام صحف الدراسة ، بنسبة (١٣,٦%) من حجم الاهتمام الكلي بحقوق المواطنة ، ومما يؤخذ على صحف الدراسة اهتمامها بهذا الحق من خلال نشر مشكلات شخصية لأفراد يعانون من ضوائق اجتماعية واقتصادية وصحية ويحتاجون للمساعدة من خلال أبواب بريد القراء ، بينما ندر الاهتمام بهذا الحق من خلال قضايا مطروحة للمناقشة ، ومن ثم غلب على طرح هذا الحق الطابع الشخصي .

وكانت صحيفة الوفد في مقدمة الصحف من حيث الاهتمام بحق الضمان الاجتماعي بنسبة (١٦,٦%) حيث كانت تخصص صفحة أسبوعية تعرض من خلالها مشكلات القراء ، بالإضافة إلى ما كانت تنشره عبر البريد اليومي ، وتلتها في الترتيب صحيفة الأهرام بنسبة (١٤,٩%) حيث خصصت بريد السبت للغرض نفسه ، بالإضافة لما يطرح عبر بريد القراء اليومي أيضا .

— وبالنسبة للحقوق الاقتصادية والتي تمثلت في حق العمل ، فقد حظيت

بدرجة من الاهتمام من جانب صحف الدراسة بنسبة (١٨,٢%) ، وتناولت فى إطار ذا ، ما يتعلق بحقوق العمال ورعايتهم ، وأفسحت جريدتا الوفد والمصرى اليوم ، فحاتهما لمتابعة الاحتجاجات العمالية من إضرابات وإعتصامات حدثت فى شركات الغزل والنسيج ، فى المحلة الكبرى ، وكفر الدوار ، وشركات الملاحة بالإسكندرية ، بينما اهتمت الأهرام بالجهود المبذولة من اجل توفير أوضاع العمال .

— أيضا تعرضت صحف الدراسة لقضية البطالة وتداعياتها المختلفة من هجرات غير شرعية للشباب ، وانتشار الوساطة والمحسوبية فى تولى الوظائف.

ثانياً: أنماط التحرير الصحفى المستخدمة :

— توصح نتائج الجدول رقم (٤) أن بريد القراء تصدر الأشكال الصحفية التى استخدمتها صحف الدراسة فى معالجتها لحقوق المواطنة موضع الدراسة وذلك بنسبة (٢٤,٩%) ، وكانت صحيفة الوفد فى المقدمة من حيث استخدام هذا النمط وذلك بنسبة (٢٨,٨%) ، وتلتها المصرى اليوم بنسبة (٢٢,٥%) ، ثم الأهرام بنسبة (٢٢%) .

— وجاء العمود الصحفى فى المركز الثانى بنسبة (٢٢,٩%) ، وكانت المصرى اليوم هى الأكثر استخداماً لهذا النمط .

— وسجل المقال الصحفى الترتيب الثالث بنسبة (٢٠,٤%) ، وكانت المصرى اليوم هى لأكثر استخداماً لهذا النمط بنسبة (٢٣,٨%) ، وتلتها الأهرام (٢٠,٦%) ، وأخيراً الوفد (١٧,٦%) .

— وجاء التقرير الصحفى فى الترتيب الرابع بنسبة (١٦,٤%) ، وتفوقت صحيفة الوفد فى استخدام هذا النمط ، وتلاه التحقيق الصحفى (١١,٧%) ، ثم الحديث الصحفى (٣,٢%) ، وأخيراً المقال الافتتاحى بنسبة (٠,٦%) والذى استخدمته الأهرام فقط . وتشير تلك النتائج إلى اعتماد صحف الدراسة على

الأنماط التحليلية والتعليقية ، التي تدعم مواقفها الفكرية والأيدولوجية من قضايا المواطنة ، إلى جانب الأنماط التفسيرية التي تتيح متابعة تطورات الأحداث ، مع الشرح والتفسير بطريقة موضوعية .

ثالثاً: الأطر الإعلامية المستخدمة في تناول حقوق المواطنة:

تتوزع الأطر الإعلامية التي اعتمد عليها الخطاب الصحفي في معالجة حقوق المواطنة بصحف الدراسة ، ما بين اطر تتعلق بالحقوق السياسية ، وأخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية ، وثالثة تتعلق بالحقوق الاجتماعية ، وتباينت تلك الأطر مع تنوع القضايا المطروحة ، واختلاف التوجهات الصحفية لتلك الصحف .

١ - الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق السياسية :

يكشف الجدول رقم (٥) عن بروز الأطر المتعلقة بحق الممارسة السياسية، والمشاركة في الشؤون العامة ، حيث برز إطار التعديلات الدستورية أكثر الأطر استخداماً بنسبة (٣٠,٦%) ، ثم تلاه إطار المشاركة السياسية للمواطنين بنسبة (٢٥,٩%) ، ثم إطار الإصلاح السياسي بنسبة (١٤,٢%) ، ثم إطار تداول السلطة (١٠,٣%) ، وأخيراً إطار الديمقراطية بنسبة (٥,٢%) .

ففي إطار التعديلات الدستورية قدم الخطاب الصحفي عدداً من الأطروحات الأساسية التي تباينت طبقاً لتوجهات الصحيفة ، ففي صحيفة الأهرام برزت أطروحتان أساسيتان هما :

— شرعية التعديلات الدستورية ، وإيجابيات التعديلات الدستورية ، حيث أكدت على أن التعديلات الدستورية ضرورة شرعية وأنها جاءت تلبية لمطالب المواطنين ، (٣٤) وان الرئيس مبارك استخدم حقه الدستوري في طلب مثل هذه التعديلات . (٣٥)

من ناحية ثانية عدد الخطاب الصحفي للأهرام إيجابيات ومميزات تلك

التعديلات " فهو تعديل يحقق التوازن بين سلطات الرئيس والحكومة ، ويعطى البرلمان دور أكبر فى تعديل الموازنة ، وتحديد أولوياتها " (٣٦) كما أن هذه التعديلات أعطت أولوية خاصة لدعم دور وأنشطة الأحزاب باعتبارها عصب الحياة السياسية وعمادها ، كما أعطت أولوية لتوسيع المشاركة فى الانتخابات التشريعية باعتبارها مطلباً رئيسياً لنجاح ممارسة الديمقراطية. (٣٧)

— وأشارت إلى أن تعديل المادة (٧٦) من الدستور تعد إلغاءً للشروط التعجيزية وتوسيع فرص الترشيح لمنصب الرئيس. (٣٨)

وحول المادة (٨٨) والخاصة بالإشراف القضائى على الانتخابات ، نفت الأهرام أن يكون الإشراف القضائى على الانتخابات هو السبيل الوحيد لضمان انتخابات نزيهة ، وإلا كانت كل الانتخابات التى جرت فى الديمقراطيات الأخرى بغير إشراف قضائى محل شك فى نزاهتها. (٣٩)

وهكذا يعكس الخطاب الصحفى فى الأهرام من خلال أطروحاته وجهة النظر الرسمية ، من خلال بلورة مشروعية التعديلات والتركيز على الجوانب الايجابية .

— أما صحيفتا الوفد والمصرى اليوم ، فقد طرحت رؤى أخرى متعلقة بالتعديلات الدستورية تعكس توجهاتهما المعارضة ، حيث برزت الأطروحات التالية :

— صورية التعديلات الدستورية ، سلبيات التعديلات الدستورية ، فأكدت صحيفة الوفد على صورية التعديلات الدستورية ، ذكر جمال يونس أن " طبخة التعديلات الدستورية بايئة رغم الطنطنة التى صيبت الإعلان عنها وأشبه بزفة فرح نعروس يكتشف عريسها أنها ليست بكرأ ، ولكن لأنها بنت العمدة فلا يملك سوى السكوت والرضا بالمقسوم " (٤٠) وأكدت صحيفة المصرى اليوم ، الأطروحة نفسها حيث يرى ياسر الزيات أنه " ليس من الصعب أن تكتشف أن

التعديلات الدستورية المقترحة تلبس الحق ثياب الباطل ، وليس من الصعب أن تدرك أن ما جرى هو عملية تزوير دستوري " (٤١) ورأى مجدى مهنا أن " التعديلات الدستورية ليس هدفها الإصلاح السياسى والدستورى وإنما تلبية مطالب وتنفيذ أجندات وسيناريوهات أخرى ، غير التى يتحدث عنها الحزب الوطنى وقياداته " (٤٢)

— أما عن الأطروحة المتعلقة بسلبيات التعديلات الدستورية ، فقد عدد الخطاب الصحفى المعارض من خلال الوفد والمصرى اليوم الملامح السلبية لتلك التعديلات ، فترى الوفد أن التعديلات لم تتطرق إلى توحيد نظام الانتخابات فى البرلمان والمحليات ، وهو أمر يدعو إلى الشك فى نية النظام لتحقيق سيطرة الحزب الوطنى على المحليات واحتكار تقديم الخدمة للمواطنين " (٤٣) وتؤكد الوفد على أن التعديلات الدستورية ردة إلى الوراء ، وانتكاسه للإصلاح ، وان الحزب الحاكم يعيث بالدستور ويعتدى على الحريات " (٤٤) ، ودعت الأمة لرفض تلك التعديلات ، وحذرت من خطورة تعديل المادة (٨٨) من الدستور التى تعطى للقضاء حق الإشراف على الانتخابات النيابية والاستفتاء " (٤٥) ، وشكك " إيمان جودة على صفحات المصرى اليوم من جدوى التعديلات ، فنكر انه " ليس صحيحا أن أداء البرلمان سوف يتطور ويتحسن بعد الانتهاء من التعديلات بما يعطيه دورا أكبر فى مناقشة الميزانية وفى رفضها ، وفى محاسبة ومراقبة الحكومة ، فالعبرة أولاً وأخيراً بمدى اقتناع الحزب الوطنى بأنه " ليس من الضرورى أن يكون مهيمنا على أكثر من ثلثى أعضاء المجلس " (٤٦) .

ووصف ياسر الزيات صياغة المادة (٧٦) من الدستور " بأنها صياغة مهينة للكرامة ، وقاتلة للأحلام المشروعة فى ديمقراطية حقيقية " (٤٧) ، وجدير بالملاحظة أنه فى إطار الحديث عن التعديلات الدستورية وتداعياتها، أثرت

العديد من الأطروحات المتعلقة بالإصلاح السياسى والديمقراطية فى مصر ، ومبدأ تداول السلطة ، والمشاركة السياسية للمواطنين .

— ففيمما يتعلق بإطار الإصلاح السياسى اعتبرت الأهرام التعديلات الدستورية "هى خطوة فى سبيل الإصلاح السياسى ، وأكدت على حرص الدولة على هذا الإصلاح والذى يأتى ليعزز دور المواطن كهدف ومصدر أساسى للعملية السياسية ، من خلال توسيع دائرة مشاركته ودعم دوره الرقابى عبر مؤسسات البرلمان والأحزاب ، فمن شأن هذا الإصلاح تدعيم شكل الأحزاب السياسية كهيئات برلمانية ، وتنظيمات انتخابية ، وتقوية مكانتها ودورها فى ممارسة السلطة من خلال البرلمان " (٤٨)

فى حير يشكك الخطاب الصحفى المعارض فى جدوى الإصلاح السياسى ، حيث ترى المصرى اليوم أن " بعض التعديلات الدستورية بشكل ارتداداً على الإصلاح السياسى ، وهوما يتجسد فى تعديل المادة (٨٨) بما يمس من سلطة القضاء فى الإشراف الكامل والمستقل على الانتخابات " ، (٤٩) ، ويشير أكمل قرطام أنه " إن لم يكن الشعب هو الهدف النهائى للإصلاح فان التعديلات الدستورية وغيرها لن تكون ذات أهمية أوتأثير على مجريات التطور السياسى المنشود " (٥٠).

— أما عن إطار المشاركة السياسية للمواطنين ، فقد ارتبط الخطاب الصحفى به من خلال حدثين أساسيين : الحدث الأول : الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، والحدث الثانى : انتخابات التجديد التصفى لمجلس الشورى . وفى هذا الإطار ظهرت أطروحتان فى الخطاب الصحفى فى صحف الدراسة هما :

• جدوى المشاركة السياسية للمواطنين .

• المشاركة تعكس وعى المواطن .

ففيما يتعلق بجدوى المشاركة السياسية للمواطنين نجد أن هناك تبايناً بين الصحف الثلاث على جدوى تلك المشاركة ؛ حيث تؤكد الأهرام على جدوى مشاركة المواطنين فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، بل وتعتبر النتيجة الايجابية للاستفتاء على التعديلات الدستورية ، هوانتصار لإرادة الشعب ، فقد " قال الشعب كلمته وانتصرت إرادته بالموافقه المشرفة والانحياز الكامل للتعديلات الدستورية ، وحقق الشعب أمنيته فى نقلة حضارية " (٥١).

وعلى العكس يؤكد الخطاب الصحفى المعارض على جدوى المقاطعة والسلبية السياسية ، فنجد الوفد تدعوالمواطنين إلى مقاطعة الاستفتاء على التعديلات الدستورية " (٥٢) .

ويؤكد عباس الطرابيلى أنه " لن يذهب إلى الصناديق إلا اقل القليل ودعا الأمة إلى أن تخرج لتقول لا ، ولا تترك بطاقات الاستفتاء ليعبث بها النظام " (٥٣) .

أما جمال بدوى فيرى أنه " سواء ذهب المواطن إلى صناديق الاستفتاء ، أولم يذهب ، فالنتيجة واحدة ، وسوف يسدل الستار على الفصل الأول من المسرحية التى تعيشها مصر الآن باسم الدستور ، وسيعود المصريون إلى بيوتهم وهم يلعبون جراحهم ، ويبكون حظهم ، ويكتمون ألمهم وينتظرون تصاريق القدر " (٥٤) .

— واتخذت صحيفة المصرى اليوم التوجه نفسه ، حيث ذكر مجدى مهنا " إن المشاركة واجب وطنى ، اذا جاءت التعديلات معبرة عن إرادة الشعب ، لكننى أتصور أن المقاطعة الآن هى الواجب الوطنى ، لان المقاطعة هى إعلان موقف ضد التعديلات الدستورية ، وضد الطريقة التى تم بها طبخها وسلقها ، قاطعوا ولا تشاركوا " (٥٥) .

— وفى إطار انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ، نجد الأهرام

تدعو الناخبين للمشاركة فى التصويت " (٥٦) ، واعتبرت أن المشاركة فى الانتخابات برهان المواطنة الصالحة، وترسيخ وتعزيز للممارسة الديمقراطية" (٥٧).

وتؤكد على أهمية دور المرأة فى مباشرة الحقوق السياسية وضرورة مشاركتها فى الانتخابات بجانب الرجل " (٥٨) .

— فى حين عكفت كل من الوفد والمصرى اليوم على رصد الممارسات الخاطئة المرتبطة بالانتخابات كالبطجة والتزوير والاعتقالات وشراء الأصوات، وضع الناخبين من التصويت ، واجب المواطنين على التصويت لصالح مرشحى الحزب الوطنى " (٥٩) .

وذكرت المصرى اليوم أن " انتخابات الشورى فى دوائر الإخوان رصاص ومنع وطرد وحصار " (٦٠).

وبرر محمد أمين عزوف الجماهير عن المشاركة بقوله " ربما كان هذا العزوف الكبير عن الانتخابات بسبب أنها معروفة النتائج مسبقاً " (٦١).

وأكدت إجلال رأفت على أن المناخ الحالى لا يشجع المرأة على خوض الانتخابات فى ظل تفضيل المجتمع للذكور ، علاوة على المناخ السيئ الذى يحيط بالعملية الانتخابية من انتشار العنف والبطجة ، والإنفاق الانتخابى الذى يفوق كل الحدود ، وحدث بعض المضايقات الأمنية " (٦٢) ، مما يؤدى إلى عزوف المرأة عن المشاركة.

— وفيما يتعلق بأطروحة وعى المواطن بأهمية المشاركة ، فنجد أن الخطاب الصحفى فى الأهرام يؤكد على أهمية التثقيف السياسى للمواطن فى المرحلة الراهنة ، وحل إشكالية فقدان الثقة بين الدولة والمواطن ، تلك التى تمثل العقبة الأساسية أمام اتساع دائرة المشاركة السياسية بين المواطنين " (٦٣) .

— بينما تطرح الوفد رؤية مغايرة تركز السلبية السياسية ، حيث يذكر

عباس الطرابيلى " إن المهمشين في مصر يزداد عددهم ولأسباب عديدة أخطرها القهر السياسى ، وإجبار المصريين على الابتعاد عن المشاركة السياسية ، وبات واضحاً أن الدولة تريد ذلك حتى تنفرد بكل شئ بالمنع والمنح ، وأبسط قواعد القهر السياسى هو شعور المصرى بان ليس له رأى فى إدارة شئونه من خلال الانتخابات ، وأن يعرف المواطن أن الدولة تسرق هذا الرأى أوتبعث به .. مما يجعله يحجم عن استخدام حقه الانتخابى " (٦٤) .

— أما عن إطار تداول السلطة فقد كان أكثر طرحاً فى صحيفتى المصرى اليوم ، والوقد المعارضتين ، وظهر من خلال أطروحة تحديد مدة الرئاسة ، حيث طالب الخطاب الصحفى الوفدى بضرورة تحديد مدة الرئاسة من خلال تعديل المادة (٧٧) من الدستور، لان ذلك هو أساس أى إصلاح حقيقى فى مصر، ولان تحديد مدة الرئاسة والتداول السلمى للسلطة ، يحقق الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى " (٦٥) ، وانتقدت المصرى اليوم طول بقاء الرئيس فى الحكم" ولذلك يصبح الإلحاح على تعديل المادة (٧٧) ضرورة وطنية وقومية ، وفرض عين على كل مواطن ، وإذا كان البقاء هو الداء فالتعديل هو الدواء ولا دواء غيره " (٦٦) .

— أما الخطاب الصحفى فى الأهرام فبالرغم من أن موضوع تداول السلطة لم يكن له أولوية فى الطرح — بحكم التوجه الرسمى للصحيفة — فان المضمون المطروح فى الصحيفة ينفى وجود تداول للسلطة فى مصر حيث تساءل محمود معوض " لماذا نجهد أنفسنا فى محاولة يائسة للعثور على معارضة سياسية قوية وغير مستأنسة ، يمكن أن تخوض فى يوم من الأيام ، ولوبعد مائة سنة معركة انتخابية شريفة تتحول خلالها الخرافة إلى واقع ، والحلم إلى حقيقة ، عندما يتم تداول السلطة فى مصر " (٦٧) .

وفيما يتعلق بإطار الديمقراطية ، فقد تم تناوله فى إطار الحديث عن

التعديلات الدستورية ، وعن انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ، وكانت الأهرام هى الأكثر طرحاً لهذا الإطار حيث أن الديمقراطية ليست سلعة للاستيراد والتصدير، أونتاً يمكن استزراعه إلا إذا كانت التربة الصالحة له " (٦٨) ، وربطت كل من الوفد والمصرى اليوم بين الديمقراطية وتداول السلطة (٦٩) .

— ومما سبق نلاحظ أنه فى الوقت الذى حرص فيه الخطاب الصحفى فى الأهرام ، على التأكيد على الإصلاح السياسى ، والسعى نحو الديمقراطية نجد إن الخطاب المعارض فى الوفد والمصرى اليوم يسعى إلى التشكيك فى جدوى الإصلاح السياسى فى مصر فى ظل هيمنة الحزب الوطنى وتشبث النظام الحاكم بالسلطة .

— الأطر الإعلامية المرتبطة بحق الرأى والتعبير: طبقاً للجدول رقم (٥) تمثلت تلك الأطر فى : حرية الرأى والتفكير (٦,٩%) ، حرية الصحافة (٣,٤%) وتلاها مصداقية الإعلام (٢,٦%) وأخيراً حرية تداول المعلومات (٠,٩%) .

وكانت صحيفة المصرى اليوم هى الأكثر طرحاً للمضامين المتعلقة بتلك الموضوعات من منطلق توجيهها الليبرالى فدافعت عن حرية التفكير والخلاف فى الرأى " (٧٠) ، وتبنى الخطاب الصحفى فى الوفد الرؤية نفسها حيث طالبت بعدم قمع الرأى المخالف واقترحت أن نحتمل أذى من لا نرضى عما يكتبون حتى لا نساهم فى نشر أفكارهم الضارة ، ولما قد يكون فيها من آثار جانبية ايجابية لا نحصلها إلا بان نقارعها بالحجة بالحجة " (٧١) .

— ودعا رفعت السعيد عبر الأهرام إلى فتح الباب أمام الرأى ونقيضه ، ولنترك هواء الاجتهاد النقى ينعش حياتنا الفكرية فبدون الرأى والاجتهاد سيكون الجمود والتراجع إلى الخلف " (٧٢) .

- ودافع سلامة أحمد سلامة عن المدونين على الانترنت ، حيث يعبر أصحابها عن آرائهم بمنتهى الحرية ، وقد أدى الانتشار السريع للمدونات إلى إزاحة الستار عن الأصوات الصامتة أو الأغلبية الصامتة ، التي لم تستطع الحكومات وأجهزة قياس الرأي العام أن تصل إليها أو تقيس تأثيرها " (٧٣) .
- وتحدثت الوفد عن ظهور القنوات التلفزيونية الريفية الأهلية ، واقترحت السماح بإنشاء تلك القنوات بضوابط معينة " (٧٤) .
- وفي إطار حرية الصحافة ، نجد إبراهيم نافع يدعو إلى المحافظة على مكتسبات الصحفيين المصريين ، ويدعو الحكومة المصرية إلى أن تتوقف تماماً عن محاولات تقييد الصحافة " (٧٥) .
- وألححت الوفد إلى النية المبيتة من جانب الحكومة للتحرش بالصحفيين في إطار قانون الإرهاب " (٧٦) .
- واعترض صلاح عيسى في المصري اليوم على قرار فتحى سرور بقصر متابعة الصحفيين لجلسات مجلس الشعب على خمس دقائق فقط فى بداية كل جلسة ، ولا يسمح لهم بعدها بالنقاط الصور ، واعتبر ذلك انتقاصاً من حرية الصحافة والصحفيين " (٧٧) .
- وفي إطار مصداقية الإعلام نجد أنيس منصور ينتقد الاستخدام العنيف لحرية الكلمة ، ويقول " انظروا إلى ما تكتبه الصحف المستقلة فى مصر ، أنها تخطت كل الحدود والقيود ، إن مظاهرات الطلبة ليست أبشع من مظاهرات الصحف ، بالكلمة العارية الخارجة الفادحة الفاضحة " (٧٨) .
- وانتقدت المصري اليوم أحوال الصحافة المصرية ، وذكرت أن الصحافة المصرية تعيش مرحلة من أسوأ مراحلها ، حالة الفوضى وغياب المهنية والتأثير، وكان هناك قوى ما داخل النظام تحاول اغتيال الصحافة ، فهناك اتجاه عام موجه يهدف إلى تغييب الحقائق وعدم احترام القارئ " (٧٩) .

— ويمكن القول أن الخطاب الصحفى فى الصحف الثلاث على اختلاف توجهاتها ، دافع عن حق التفكير والتعبير ، من خلال تبني حرية الرأى والدفاع عن حرية الصحافة ، وعن حق تداول المعلومات ، فى حين كان هناك تبايناً فى الخطاب الصحفى المتعلق بحق الممارسة السياسية والمشاركة فى إدارة الشؤون العامة ، والذي عكس توجهات الصحف موضع الدراسة .

٢ — الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية :

يكشف الجدول رقم (٦) عن تنوع الأطر التى اعتمد عليها الخطاب الإعلامى فى الصحف موضع الدراسة فى تناول الحق فى العمل ، وجاء إطار رعاية العمال فى المقدمة (٣١,٥%) ، وتلاه إطار البطالة (٢٦,١%) ، ثم الاحتجاجات العمالية (٢٣,٩%) ، وأخيراً المشكلات الوظيفية (١٨,٥%) .

— فى إطار رعاية العمال قدم الخطاب الصحفى عدة أطروحات هى :

— حقوق العمال وواجباتهم .

— علاقة عائد العمل بالجهد المبذول .

— دور التنظيمات العمالية فى رعاية العمال .

— التمييز فى السوق العمل .

فذكرت الأهرام أن مطالب العمال ومشكلاتهم الحياتية والاقتصادية تحتاج إلى رؤية مستقبلية بحيث تضمن لهم حقوقهم ، وفى نفس الوقت تلزمهم بواجباتهم، حقوقهم فى الاستقرار فى العمل والأجر الذى يتماشى مع جهودهم وتلبية متطلباتهم الحياتية ، وتأمينهم ضد البطالة " (٨٠) .

وأكدت الوفد على أنه " من حق العامل على الدولة والمجتمع أن ينال

الأجر الذى يناسب عمله ويوفر له حياة كريمة " (٨١) .

وذكرت أن الحكومة مطالبة بإعادة النظر فى سياسة الأجور بشكل عام ،

التي لم تعد تتناسب مع متطلبات الحياة لكل العاملين بالدولة ، فلا يزال الموظف

المصري من أفقر الموظفين في العالم" (٨٢) .

وأشارت الأهرام أنه لا بد أن يعي العمال أن عهد الأخذ فقط انتهى وولى ، وأنه لا بد من العطاء أولاً بحيث يصبح العمل عقيدة أساسية في ضمير كل عامل على أرض الوطن " (٨٣) .

— وفي هذا الإطار أثارت الوفد قضية حقوق العمال في المصانع والشركات الاستثمارية ، وعدم الحرص على التأمين أو المعاش ، وطالبت بضرورة ضمان حقوق العاملين في المناطق الاستثمارية " (٨٤) .

وانتقدت الأهرام التفاوت في الحوافز والأجور في بعض الجهات الحكومية خاصة " وان عائد العمل لا يوزع طبقاً لنظام عدالة قائم على الوظيفة والجهد والابتكار ، لكن العائد يوزع حسب العلاقة بالسلطة ومعها ، والفارق في العائد قد يتجاوز مائة ضعف وهذا التفاوت الرهيب يضعف إحساس المرء بالمواطنة في دولته " (٨٥) .

— أما فيما يتعلق بدور التنظيمات والنقابات العمالية في رعاية العمال فقد أشارت الوفد إلى ضعف دور هذه التنظيمات ، " فالعمال يشعرون بان وراءهم تنظيمات عمالية ونقابية ليس من أولوياتها حمايتهم والدفاع عن حقوقهم ، بل إن هذه التنظيمات ليست لهم وإنما عليهم ، مما جعلهم يطالبون بحل هذه التنظيمات على مستوى المصانع والشركات التي ينتمون إليها " (٨٦) ، وطلبت المصري اليوم من العمال " بالعمل على تقوية نقاباتهم وفصلها عن أي وزارة ، وإلغاء أي علاقة لاتحاد العمال ووزارة القوى العاملة . (٨٧)

— وتصدت الأهرام للمزاعم التي أثرت حول وجود تمييز ضد الأقباط في سوق العمل ، وأكدت أن هناك تراجعاً فاضحاً في فرص العمل أمام خريجي الجامعات مسلمين وأقباط " (٨٨)

— وبالنسبة لإطار البطالة فقد من الخطاب الإعلامي الخاص به عدداً

من الأطروحات تتمثل فى :

— استيعاب المعاقين فى سوق العمل .

— التمييز فى التعيينات الحكومية .

— الهجرات غير الشرعية للشباب كأحد تداعيات البطالة .

فانتقدت الأهرام توقف الحكومة عن ترشيح فئة المعاقين لتولى الوظائف الحكومية " بالرغم أن القانون حدد لنسبة واضحة وصريحة لتشغيلهم ، لكن القانون شئ وتنفيذه شئ آخر ، فبكل الوسائل تتحايل الشركات والمصانع والإدارات على الفرار من تعيينهم ، وكأنهم ليسوا آدميين قادرين على العمل مثل غيرهم " (٨٩).

— وفيما يتعلق بالتمييز فى التوظيف الحكومى ، أشارت الأهرام إلى تقلد البعض لوظائف مميزة عن طريق الوساطة والمحسوبية "وهوما يمكن اكتشافه بسهولة لوراجعنا أسماء العاملين الجدد فى كثير من الأجهزة والمؤسسات والهيئات المرموقة ، مما يحرم الآلاف من الشبان الأكفاء والمتميزين من حقهم فى تولى الوظائف ، التى شغلها كثيرون يقلون عنهم كفاءة فى معظم الأحيان" (٩٠) ، وأكدت على ضرورة مبدأ تكافؤ الفرص والتوقف عن ازدواج المعايير والكيل بمكيالين عند التعيين فى الوظائف خصوصاً أمام الشباب وهو أمر ضرورى لأن بديله هو الإحباط العام وفقدان الثقة بالمستقبل ذاته " (٩١).

وانتقدت المصرى اليوم عدم تعيين الأوائل فى الكليات واعتبرت ذلك " نوعاً من التجريف لعقول الأمة وزهورها الشابة وأملها فى غد أفضل " (٩٢) ، وطرحت قضية الهجرات غير الشرعية للشباب للخارج بحثاً عن فرصة عمل كأحدى تداعيات مشكلة البطالة فى مصر ، وحمل الشباب الحكومة المسئولية " لتقصيرها فى عدم توفير فرص عمل تقيهم شر الحاجة ، مؤكدين أن الأوضاع المتردية دفعتهم إلى البحث عن فرص عمل بعيداً عن الأهل والوطن " (٩٣) .

أما عن الاحتجاجات العمالية والتي تنوعت ما بين مظاهرات إضرابات واعتصامات ، وشملت العديد من المصانع والشركات في القاهرة ، والإسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وكفر الدوار ، والمنصورة ، فقد كانت مثار نقاش وجدل وتعليق من جانب وسائل الإعلام ، وتباينت الخطابات الصحفية في هذا الشأن وظهرت العديد من الأطروحات الصحفية التي تتركز حول أسباب تلك الاحتجاجات ، وتداعياتها ، وتعامل الحكومة معها . وقد لوحظ أن الخطاب الصحفي في الصحف الثلاث موضع الدراسة على اختلاف توجهاتها وإنتماءاتها، قد اتفق على تبرير تلك الاحتجاجات واجتهد في بلورة العوامل والأسباب التي أدت إليها ، أنجد فاروق جويده يذكر على صفحات الأهرام " أن الحكومة تأخرت كثيراً في الإحساس بالأزمة الحقيقية التي يعيشها عمال مصر ، ولهذا تركت كل شيء دون بحث أودراسة ، ثم تجاهلت الأسباب ، ولم تحاول أن تضع يدها على الآلام الدامية لهذه الفئة من المواطنين ، نسيت الحكومة وطبقة المستفيدين أن في مصر مجتمع آخر يعاني ظروف صعبة ولهذا لم يكن غريباً أن تشهد مصانع المحلة الكبرى إضراباً كبيراً شارك فيه آلاف العمال ولم تدرك الحكومة الرسالة " (٩٤) ، وحرصت كل من الوفد والمصري اليوم على المتابعة المكثفة للاحتجاجات العمالية في المواقع المختلفة ، وأكدت الوفد على ضرورة البحث عن جذور المشكلة والتراكمات التي تحت السطح ، وأسباب تدهور أوضاع العمال ، خسائر القطاع العام ، وأساليب الخصخصة الفاشلة ، وهناك أسباب أخرى في حاجة إلى دراسة قبل فوات الأوان " (٩٥).

وتبنت المصري اليوم الرؤية نفسها ورأت أن زيادة الأسعار ، وارتفاع معدلات التضخم ، وعجز محدودى الدخل عن التكيف مع الواقع الجديد ، أدى إلى هذه الإضرابات التي يحاول العمال من خلالها المطالبة ببضع جنيهاً في صورة حوافز أو مكافآت تحرمهم منها الدولة " (٩٦).

— أما عن تعامل الحكومة مع تلك الاحتجاجات العمالية فقد أوردتها الأهرام من خلال حوار مع وزيرة القوى العاملة التى أكدت على حرصها على مصالح العمال (٩٧) ، وحواراً آخر مع حسين مجاور ، رئيس اتحاد العمال الذى صرح أن " شركات كفر الدوار مثقلة بالديون ولأنها شركة بلا مقومات للربح وإنتاجيتها منخفضة تقرر صرف أسبوعين كمنحة للعاملين بها ، وتم رفعها إلى ٣ أسابيع كحد أدنى لترضية العمال .(٩٨)

وانتقدت الوفد الأسلوب الذى سلكته الحكومة فى التعامل مع الإضرابات العمالية ، حيث راحت وزيرة القوى العاملة ، تكشر عن أنيابها ضد العمال فى كل المواقع العمالية ، الذين يطالبون بحقوقهم ومستحقاتهم ، وتساءلت عن سبب تغير موقف الوزارة ، وارجع ذلك إلى انزعاج الحكومة والنظام من تلك الاحتجاجات ، وان مواقف العمال سببت صداماً للدولة ، وأنه آن الأوان لأن تخرس الدولة هؤلاء العمال بعدما نفذ صبر النظام "(٩٩).

وانتقد مجدى مهنا عبر المصرى اليوم سياسة التخبط من جانب حكومة الحزب الوطنى فى التعامل مع الإضرابات العمالية (١٠٠) .

وذكرت المصرى اليوم أن عائشة عبد الهادى قامت بدور رجل المطافئ فى الحكومة ، حيث قامت بتبريد البؤر المشتعلة بحبوب مسكنة ومؤقتة لكن لم تنجح فى احتواء الأزمات العمالية "(١٠١) .

— وفيما يتعلق بإطار المشكلات الوظيفية ، فقد تضمن العديد من الشكاوى التى يعانى أصحابها من مشكلات وظيفية ، تتعلق بالتعسف أوعدم الحصول على الترقية أو مكافآت ، أو وقوع جزاءات ، أو خصومات ، أو نقل ، وغيرها من المشكلات ، وقد غلب على هذه المعالجات الطابع الشخصى ، وكانت صحيفة الوفد هى الأكثر طرحاً لهذه المشكلات ، وتلتها المصرى اليوم بينما ندرت هذه الفئة فى صحيفة الأهرام .

وخلاصة القول أن الخطاب الصحفي - في الصحف الثلاث - أكد بشكل عام على حق العمل كأحد حقوق المواطنة ، وانتقد أى ممارسات تنتقص من هذا الحق .

٣ - الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية :

يشير الجدول رقم (٧) إلى تنوع الأطر الإعلامية المتعلقة بحقين من الحقوق الاجتماعية هما : الحق في الرعاية الصحية ، والحق في الضمان الاجتماعي .

أ - الأطر الإعلامية الخاصة بالحق في الرعاية الصحية :

طبقاً للجدول رقم (٧) ، اعتمد الخطاب الإعلامي لصحف الدراسة على مجموعة من الأطر هي : إطار الإهمال والفساد الصحي (٢٨,٦%) ، إطار العلاج الصحي (١٦,٥%) ، والمشكلات الصحية (١٠,٤%) ، والتوعية الصحية المباشرة (٦,٦%) .

- في إطار الإهمال والفساد الصحي ، ظهرت مجموعة من الأطروحات التي تبلور هذا الفساد ، وتمثلت هذه الأطروحات في :

- * تلوث الأدوية .
- * الإهمال في المستشفيات .
- * الأغذية الفاسدة .
- * مياه الشرب الملوثة .

وكانت قضية أكياس الدم الملوثة من أبرز القضايا التي برزت من خلالها أطروحة تلوث الأدوية ، ويلاحظ أن صحيفتي الوفد والمصري اليوم قد أفسحت صفحتهما لهذه القضية بشكل كبير ، وأضفت على القضية صبغة سياسية ، فتحت عنوان حكومة ملوثة ذكر محمد عبد الفتاح في الوفد أن قضية أكياس الدم الملوثة أصبحت حكاية كل بيت ، وهانى سرور أحد نواب الحزب الحاكم في

مجلس الشعب هو صاحب هذه الأكياس . " الأكياس ملوثة وتثقل بعض الفيروسات مع نقل الدم ... والغريب أن حكومتنا الرشيدة لم تتحرك لأنها حكومة الفساد والتزوير " (١٠٢).

وترى سكينه فؤاد أن " أزمة أوكارثة أكياس الدم الفاسدة ستسوى حتى لا تكشف الأكثر ، فهي ليست قضية دم أو أكياس غير صالحة ، ولكن نظام دب الفساد والفوضى فى خلاياه ، وأوقف تطبيق دستوره وقوانينه " (١٠٣).

ويرى محمد السعدنى أن هذه الكارثة تؤكد أن هناك من رجال المال والأعمال والصناعة من هم أخطر على أمن الوطن وسمعته وكرامته من أى خطر آخر ، هؤلاء هم السوس الذى ينخر فى عظام المجتمع حتى يتهاوى " (١٠٤).

واستنكر مجدى مهنا موقف حمذى السيد نقيب الأطباء فى دفاعه عن هانى سرور المسئول عن الأزمة " (١٠٥).

وفى سياق الفساد والإهمال الصحى تناولت صحيفة الوفد الإهمال فى المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية سواء فى القاهرة أو الأقاليم " (١٠٦) ، وشاركتها المصرى اليوم هذا السياق " (١٠٧).

أما الخطاب الصحفى للأهرام ، فقد ركز على الفساد والإهمال فى مجال الغذاء ، فتساءل أحمد البرى " من اللبن المجنس إلى السمن المغشوش أصبح الغذاء محير للمواطن؟ ، ماذا يأكل؟ ، وهل ما بين يديه صحى ومفيد أم أنه سم قاتل ؟ ، ومن السرنجات الملوثة إلى الدواء المنزوع منه المادة الفعالة ، صار العلاج بلا فعالية ، وأصبحت له آثار جانبية مدمرة ، يا سادة من أبسط حقوق المواطن أن يجد الدواء الفعال ، والغذاء المناسب ، فهل تتحرك وزارة الصحة إذا كانت حريصة حقاً على حياة المواطنين ؟ " (١٠٨).

وتحدثت دلال عطوى عن الأسماك الملوثة فى بحيرة المنزلة نتيجة إلقاء

النفائات الكيماوية ، وعن إصابة المواشى بالحمى القلاعية ، وتلوث مياه الشرب في بورسعيد ، وقالت أن الشفافية مطلوبة ، والرقابة الجادة مطلوبة حفاظاً على صحة المصريين " (١٠٩) .

واهتمت الوفد أيضا بالأغذية الفاسدة ، ونشرت العديد من التحقيقات الصحفية حول تلوث مياه الشرب وتلوث الخضراوات والفاكهة ، والأغذية الفاسدة وخطورتها " (١١٠) .

— وفيما يتعلق بالعلاج الصحي ، فقد انعكست من خلاله عدة أطروحات

هي :

— العلاج على نفقة الدولة .

— القوافل الطبية .

— خصخصة المستشفيات .

— تحسين الخدمات الطبية المقدمة .

وقد لوحظ وجود تباين بين الصحف في تناول أطروحة العلاج على نفقة الدولة ، حيث تناولتها الأهرام كقضية عامة " فالمستشفيات أصبحت عاجزة عن استيعاب المترددين عليها ، ولم تعد الأدوية مجدية ، ومع ذلك يعجز الكثيرون عن شرائها بعد أن زادت أسعارها ، وهكذا أصبح العلاج على نفقة الدولة مجرد لافتة تضعها الوزارة من باب ذر الرماد في العيون " (١١١) .

أما صحيفة المصري اليوم فقد طرحت قضية العلاج على نفقة الدولة من خلال حالات فردية حيث طالب مجدى مهنا بعلاج الشاعر محمد أبودومة على نفقة الدولة بعد أن أصدر خادم الحرمين الشريفين قراراً ملكياً بعلاجه " (١١٢) .

كما استنكر كل من مجدى مهنا وخيرى رمضان عدم اهتمام الدولة بعلاج

د. عبد الوهاب المسيرى وتصدى السعودية لعلاجه " (١١٣) .

— وبالنسبة لصحيفة الوفد فقد استخدمت كلا الأسلوبين فى طرح القضية ، فأثارت قضية التمييز بين المواطنين فى العلاج على نفقة الدولة ، فأكدت سكينه فؤاد على أنه " لا مساواة بين المواطنين وأنه شعار مرفوع لا علاقة له بالواقع ، وأبرز أوجه التمييز فى مجال الصحة أن هناك من إذا مرض يطير على أجنحة السرعة والأهمية ليعالج فى اكبر مستشفيات الدنيا ، وبنفقات مدفوعة من جيوب المصريين الفارغة ، بينما الملايين من المصريين يلاقون الهوان فى مستشفيات لا تليق بالحيوان " (١١٤).

من ناحية ثانية استنكرت الوفد عدم الاهتمام بعلاج القاضى المنزلاوى على نفقة الدولة " (١١٥).

— أما عن القوافل الطبية ، فقد ذكرت الأهرام أنها لاقت استحساناً من جانب المواطنين " (١١٦)، بينما كان للمصرى اليوم موقف ناقد لتلك القوافل ، حيث تكون أحيانا مصدراً لإهدار المال العام خاصة إذا استخدمت فى الدعاية الانتخابية للحزب الوطنى " (١١٧) .

— أما عن خصخصة المستشفيات فقد كانت مثار جدل على صفحات الصحف ، فطرحنا الأهرام القضية وذكرت وجهتى النظر المؤيدة والمعارضة ، وأيدت مشروع تحويل التأمين الصحى إلى شركة قابضة من أجل التوسع فى تقديم خدمات صحية أفضل " (١١٨) ، وعلى العكس نجد الوفد تعترض على هذا المشروع وتركز فى طرحها على خصخصة التأمين الصحى بحجة تدنى مستويات الدخول " (١١٩) .

وفيما يتعلق بتحسين الخدمات الطبية أشارت الأهرام إلى اتجاه الحكومة لتحسين الخدمات الطبية من خلال مشروع المستشفى الالكترونى ، والعلاج بالبطاقة الذكية " (١٢٠).

— وبالنسبة لإطار المشكلات الصحية فقد غلب عليها الطابع الشخصى ،

فقد حرصت صحف الدراسة على عرض مشكلات صحية خاصة بمواطنين يحتاجون للعلاج .

— أما إطار التوعية الصحية ، فقد تمثل في طرح نصائح وإرشادات طبية مباشرة ، وظهرت على صفحات الأهرام والوفد .

ب — الأطر الإعلامية الخاصة بالحق في الضمان الإجتماعي :

طبقاً للجدول رقم (٧) تمثلت الأطر المتعلقة بهذا الحق في : التكافل الاجتماعي (٢٥,٨%) ، والمعاشات والتأمينات (٧,٧%) ، والحد من الفقر (٤,٤%) .

— فقيماً يتعلق بإطار التكافل الاجتماعي لوحظ غلبة الطابع الشخصي على المضامين الإعلامية المتعلقة به ، حيث كانت مشكلات اجتماعية لبعض الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدات مالية ، ومعونات عينية ، وكانت صحيفة الوفد هي الأكثر طرحاً لتلك المشكلات (٣٤,٦%) .

وفي هذا الإطار دعت الوفد إلى الاهتمام ببعض فئات المجتمع التي تحتاج إلى تكافل اجتماعي مثل أطفال الشوارع المعاقين ذهنياً الذين يعانون من الإهمال الأسري والحكومي ، وحاجتهم إلى الرعاية ، كذلك فئة الرضى النفسيين المنتشرين في الشوارع " (١٢١) ، وفي إطار التكافل الاجتماعي اقترحت صحيفة المصري اليوم إنشاء جهاز لمواجهة الكوارث وهو صورة من صور التكافل الاجتماعي للتخفيف من آثار الكارثة على المصابين . (١٢٢)

— وبالنسبة لإطار التأمينات والمعاشات أبرز الخطاب الصحفي أطروحة تتعلق بمشكلات أصحاب المعاشات ، وكانت الأهرام والوفد هما الأكثر طرحاً لها .

ونشرت المصرى اليوم تقريراً ينتقد سياسة الحكومة المصرية " التى حولت التأمينات إلى شركة قابضة ، وهى خطوة مرحلية لخصخصة التأمينات ، ويترتب على ذلك العديد من المشاكل التى ستواجه أصحاب المعاشات من العجائز وكبار السن " (١٢٣) ، كما تعرضت صحف الدراسة للعديد من المشكلات الشخصية المتعلقة بالتأمينات والمعاشات .

وفيما يتعلق بإطار الحد من الفقر ظهرت أطروحتان :

— الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى مصر .

— طرح حلول لمواجهة الفقر .

فتحدثت الأهرام عن الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء فى مصر ، وذكرت أن الأمر يتطلب برنامجاً اقتصادياً رشيداً يحارب الفقر (١٢٤) ، أما المصرى اليوم فتزى أن الدولة فشلت فى حماية الفقراء وسياستها جعلت حصارهم أكثر ضراوة " (١٢٥) .

وأرجعت الوفد أسباب الفقر إلى زيادة ظاهرة التضخم ، وانتشار الفساد ، وزيادة الديون ، وأبرزت دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة هذه المشكلة من خلال تقديم المشروعات الإنتاجية " (١٢٦) .

ومما سبق يمكن القول أن الخطاب الصحفى فى صحف الدراسة أكد بشكل عام على الحقوق الاجتماعية ، سواء المتعلقة بحق الرعاية الصحية ، أو التى تتعلق بحق الضمان الاجتماعى ، وحرص على نقد كثير من الممارسات السلبية التى تنتقص من هذه الحقوق ، إلى جانب طرح بعض المقترحات التى تسهم فى تفعيل استفادة المواطنين بهذه الحقوق .

رابعاً : نتائج تحليل القوى الفاعلة فى الخطاب الصحفى الخاص بحقوق

المواطنة :

تبين النتائج التحليلية أن تصورات الخطاب الصحفي لمجموعة القوى الفاعلة قد تنوعت بتنوع الحقوق المطروحة ، وان تصورات تلك القوى اختلفت باختلاف سياسات تلك الصحف ، وتوجهاتها السياسية ، ومنطلقاتها الفكرية :

أ - نتائج تحليل القوى الفاعلة المرتبطة بالحقوق السياسية :

تشير النتائج إلى بروز الحكومة ، والحزب الوطني ، والرئيس مبارك ، والإخوان المسلمين ، والأحزاب المعارضة ، كقوى فاعلة أساسية في إطار الحقوق السياسية . وتوضح النتائج أن تصورات الخطاب الصحفي للصحف موضع الدراسة بالنسبة لمجموعة القوى الفاعلة قد ارتكز على تصورات أساسية لهذه القوى الفاعلة ، وقدمت توصيفات للأدوار التي قام بها هؤلاء الفاعلين سواء ايجابية أو سلبية كما يلي :

ـ التصور الخاص بالحكومة :

قدم الخطاب الصحفي للأهرام صورة الحكومة بأنها قوة فاعلة ومسئولة ، وحازمة ، وكانت معظم الصفات والأدوار الخاصة بالحكومة تتسم بالإيجابية خاصة في إطار تناول حق الممارسة السياسية ، فهي تسعى للإصلاح ، وتدعم الأحزاب المعارضة (١٢٧) ، وتدعم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية . وظهرت بعض الأدوار السلبية للحكومة في إطار حق التعبير مثل الحد من حرية الرأي والتعبير (١٢٨) .

ـ أما الخطاب الصحفي للوفد والمصري اليوم ، فقد وضح الحكومة بالعديد من الأدوار والصفات السلبية كالاستبداد ، والفساد ، والتشبث بالحكم ، ومقاومة التغيير ، وقمع الرأي المخالف ، وعدم المصداقية ، وممالة أصحاب الثروة (١٣٠) .

ـ التصور الخاص بالحزب الوطني :

قدم الخطاب الصحفي للأهرام الحزب الوطني كقوة فاعلة ، باعتباره حزب

الحكومة ، وقد لوحظ تباين التصورات الخاصة بالحزب الوطنى ، ومن ثم اتسمت بعض الأدوار والصفات بالاجابية فهو حزب الأغلبية ، الذى يوفى بوعده، ويسعى لتحقيق الصالح العام ، ولا يتاجر بالأم الشعب (١٣١) ، من ناحية أخرى نجد كتابات أخرى تعكس أدواراً وسمات سلبية مثل: عدم الشفافية ، واحتكار السلطة ، وإتباع سياسة القمع مع المخالفين إلى جانب فساد بعض أعضائه (١٣٢) .

أما الخطاب الصحفى فى الوفد والمصرى اليوم ، فلم يبرز أى أدوار أو سمات ايجابية للحزب الوطنى ، بل اسند إليه ادواراً وسمات شديدة السلبية ، فهو حزب الفساد ، والتزوير ، والبلطجة والرشوة ، علاوة على الهيمنة والسيطرة واحتكار السلطة ، واستخدام أساليب القمع مع المعارضين (١٣٣) .

– التصور الخاص بالرئيس مبارك :

عكست النتائج التحليلية توجهات صحف الدراسة ، من خلال ما تضمنه خطابها الإعلامى من تصورات تعكس أدواراً وصفات متباينة للرئيس مبارك . حيث قدم الخطاب الصحفى للأهرام – الذى يمثل التوجه الرسمى – مواصفات شديدة الايجابية للرئيس مبارك فهو شخصية ديمقراطية يسعى للإصلاح ويحافظ على حقوق الإنسان (١٣٤) .

أما الخطاب الصحفى للوفد والمصرى اليوم من منطلق توجههما المعاصر وفكرهما الليبرالى فقد عكس تصورات بلورت سمات سلبية للرئيس مبارك ، فهو يسعى لإصلاح سياسى صورى ، متشبث بالسلطة ويعمل على توريثها (١٣٥) .

– التصور الخاص بالإخوان المسلمين :

قدم الخطاب الإعلامى لصحف الدراسة تصورات يعكس دور الإخوان كقوة فاعلة على الساحة السياسية وعكست هذه التصورات سمات سلبية الإخوان

المسلمين ، مع ملاحظة اختلاف المنطلقات والعوامل الخاصة بكل صحيفة في بلورة هذه السمات فبالنسبة لصحيفة الأهرام ومن منطلق توجهها الحكومي والذي يتعامل مع الإخوان المسلمين كجماعة محظورة نجد خطاب الأهرام يصف الأهرام بعدم الشرعية والإرهاب ، والمتاجرة بآلام الشعب ، والاختفاء في عباءة الدين ، وفكرهم يقوم على الحكم المطلق باسم الدين ، ويتناقض مع الممارسة الديمقراطية (١٣٦) .

أما صحيفة المصري اليوم فمن منطلق الاختلاف الفكري نجدها تقف موقفاً عدائياً من الإخوان وتصفهم بالتشدد ، والإرهاب والتعصب الأعمى ، وتكفير الآخرين ، بالإضافة إلى عدم الشرعية واللامصداقية ، والتحالف مع قوى خارجية (١٣٧) .

— وبالنسبة لخطاب صحيفة الوفد فقد نظر للإخوان المسلمين كجماعة سياسية تتمتع بفاعلية في الشارع السياسي وتنتمي إلى صفوف المعارضة ، ومن ثم ظهر الإخوان المسلمون في الخطاب الصحفي لجريدة الوفد كقوة معارضة ومتواجدة ومقاومة للحزب الوطني ، ومجنى عليها من قبل النظام الحاكم وظهر ذلك بشكل واضح في النصوص الصحفية المتعلقة بانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى (١٣٨) .

— التصور الخاص بأحزاب المعارضة :

قدم الخطاب الصحفي للأهرام الأحزاب المعارضة كقوى فاعلة سياسياً وطرح تصورات تعكس محدودية الدور الذي تلعبه تلك الأحزاب فهي ضعيفة ، وممزقة ، ومتقاعسة ، وعاجزة عن ممارسة دورها السياسي ، ومستأنسة من قبل السلطة (١٣٩) .

أما صحيفة الوفد فقد عكس خطابها تصورات توضح أدواراً إيجابية وفاعلة لأحزاب المعارضة ، وخاصة حزب الوفد ، فهي أحزاب فعالة ومشاركة،

ولديها رؤى فكرية محددة وقادرة على تداول السلطة (١٤٠) .

وبالنسبة لخطاب صحيفة المصرى اليوم فقد عكس بعض التصورات التى تبلور بعض السمات الايجابية فهى احزاب شرعية وتحاول أن تقوم بدور فى الحياة السياسية ، كما عكست تصورات أخرى بلورت سمات سلبية فهى مستأنسة ومقهوره ، موجودة ولكنها غائبة ، ليس لديها رؤية ، ليس لديها برنامج واضح ، ليس لديها هدف ولا تعبر عن الناس ، ولا الناس تدرى عنها شيئاً (١٤١) .

ب - نتائج القوى الفاعلة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية :

تشير النتائج التحليلية إلى بروز الجكومة ، والعمال ، والتنظيمات العمالية كقوى فاعلة أساسية فى إطار الحقوق الاقتصادية والمتعلقة بحق العمل ، وتوضح النتائج أن الخطاب الإعلامى للصحف موضع الدراسة ارتكز على مجموعة من التصورات الأساسية لهذه القوى .

— التصور الخاص بالحكومة : قدم الخطاب الصحفى للأهرام بعض التصورات التى تعكس الدور الايجابى للحكومة ، فى السعى لحل مشكلات العمال ، فى حين تعددت السمات السلبية التى عكسها خطاب الأهرام عن الحكومة فهى غير واعية ومشكلات العمال ، ورؤيتها محدودة ، ومسئولة عن نقشى البطالة ، ولا تحس بالفئات الضعيفة ، تضم فى دهاليزها مجموعة من المستفيدين والمستغلين (١٤٢) .

— أما الخطاب الصحفى فى الوفد والمصرى اليوم ، فقد طرح تصورات متقاربة تتعلق بالحكومة تعكس سمات وأدوار سلبية فهى مقصرة ، وسلبية اتجاه مشكلات العمال ، متغافلة عن تداعيات مشكلة البطالة ، وتنقصها الشفافية ، وسياساتها الاقتصادية فاشلة ، تمارس سياسة الكيل بمكيالين فى تولى الوظائف ، لا تهتم بالفئات العمالية الضعيفة ومحدودى الدخل ، يتسم أسلوبها بالاستبداد فى

مواجهة العمال (١٤٣) .

– التصور الخاص بالعمال :

عكست النتائج تقارب التصورات المطروحة في الصحف الثلاث ، والمتعلقة بالعمال ، حيث عكست جميعها سمات وأدوار ايجابية فهم أبناء مصر ، وثروتها الحقيقية ، لهم حقوق يجب الحفاظ عليها ، ويعانون من مشكلات لا بد من حلها (١٤٤) .

– التصور الخاص بالتنظيمات العمالية :

طرح الخطاب الصحفي للأهرام تصورات تعكس أدواراً وسمات ايجابية للتنظيمات والنقابات العمالية ، فهي الممثل الشرعي للعمال ، والمدافعة عن حقوقهم ، وهي القنوات الشرعية التي يلجأ إليها العمال لحل مشكلاتهم (١٤٥) .

– وعلى عكس طرح الخطاب الصحفي للوفد والمصري اليوم تصورات تعكس أدواراً وسمات سلبية لتلك التنظيمات ، فهي ضعيفة ، ومتخاذلة ، وتخضع لسيطرة الدولة ، وهي تقوم بأدوار ضد العمال وليست لصالحهم (١٤٦) .

ج – نتائج تحليل القوى الفاعلة المرتبطة بالحقوق الاجتماعية :

تشير نتائج الدراسة التحليلية إلى بروز الحكومة ، والجمعيات الأهلية كقوى فاعلة أساسية في إطار الحقوق الاجتماعية ، وقد طرح الخطاب الصحفي في صحف الدراسة تصورات أساسية لهذه القوى ، عكست توصيفات بعضها يتسم بالإيجابية ، والآخر بالسلبية كما يلي :

– التصور الخاص بالحكومة :

اشتمل التصور الخاص بالحكومة على وزارة الصحة ، ووزارة التضامن الاجتماعي . وقد أوضحت النتائج أن الخطاب الصحفي للأهرام قدم الحكومة على أنها قوة فاعلة اتسمت ببعض الأدوار الإيجابية ؛ فهي تعمل على تحسين

الخدمات الطبية ، توفر القوافل الطبية لمحدودى الدخل (١٤٧) ، كما كانت هناك بعض السمات السلبية حيث وصفت بالإهمال والتقصير ، وتنقصها الشفافية فى الرقابة على الأغذية ومتابعة المفسدين ، إلى جانب مسؤوليتها عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء (١٤٨) .

— أما الخطاب الصحفى للوفد والمصرى اليوم فقد طرح تصورات متشابهة تعكس سمات سلبية للحكومة سواء فى إطار حق الرعاية الصحية ، أوحق الضمان الاجتماعى ، حيث اتصفت الحكومة بالتقصير والإهمال ، وممالة الفساد ، والتمييز بين المواطنين فى العلاج ، وعدم الإحساس بمحدودى الدخل ، وتبنى سياسات فاشلة تؤدي إلى زيادة هامش الفقر (١٤٩) .

— التصور الخاص بالجمعيات الأهلية :

تشير النتائج إلى طرح الخطاب الصحفى فى صحف الدراسة لتصورات تعكس أدواراً إيجابية للجمعيات الأهلية سواء من خلال المساهمة فى الرعاية الصحية لبعض المرضى المحتاجين ، أودورها فى التكافل الاجتماعى ورعاية لبعض الفئات ، إلى جانب دورها فى تقديم قروض ميسرة للأفراد ، وتوفير مشروعات إنتاجية (١٥٠) .

خامساً : وظيفة المواد الصحفية المنشورة والمتعلقة بحقوق المواطنة :

يشير الجدول رقم (٨) إلى أن وظيفة النقد والتغيير كانت فى المقدمة الوظائف التى عكسها الخطاب الإعلامى لصحف الدراسة فى تناوله لحقوق المواطنة ، وذلك بنسبة (٤٢,٤%) ولعل ذلك يرجع إلى كثافة المواد المتعلقة بحقوق المواطنة المنشورة فى صحيفتى الوفد والمصرى اليوم ذات التوجه المعارض ، علاوة على نقد الأهرام لكثير من الممارسات الخاطئة ، وخاصة فى القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وحق الرأى والتعبير .

وبشكل عام تشير هذه النتيجة إلى اهتمام صحف الدراسة بأداء دورها

الرقابي من خلال نقد الممارسات الحكومية وكشف أوجه القصور والسلبيات المتعلقة بحقوق المواطنة .

– جاءت وظيفة طرح المشكلات في المرتبة الثانية بنسبة (٧,٣%) ، وهو ما يرجع إلى حرص صحف الدراسة - وخاصة الوفد - على طرح مشكلات المواطنين ، وتخصيص صفحة أسبوعية لهذا الغرض ، علاوة على ما يطرح في البريد اليومي .

– أما وظيفة تسجيل الأحداث والوقائع ، فقد جاء في الترتيب الثالث بنسبة (١٣,٨%) ولعل ذلك يرجع إلى تعدد الأحداث المرتبطة بحقوق المواطنة خلال فترة الدراسة ، وطرحتها الصحف من خلال التقارير الصحفية مثل الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، وانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ، الاحتجاجات العمالية .

– وفيما يتعلق بوظيفة التوعية والتنقيف فقد احتلت المركز الرابع ، وكانت أكثر ظهوراً في الخطاب الصحفي لجريدة الأهرام (٢١,٧%) ، وقد ارتبطت هذه الوظيفة بالمضامين الصحية ، إلى جانب بعض المضامين السياسية المتعلقة بالتنقيف السياسي .

– وجاءت وظيفة التبرير في الترتيب الخامس بنسبة (٩,٤%) ، وكانت هذه الوظيفة أكثر ظهوراً في الخطاب الصحفي للأهرام ، من منطلق توجيهها الحكومي ، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية ، علاوة على مشاركتها للصحيفتين الأخريين في تبرير الاحتجاجات العمالية .

– وجاءت وظيفة طرح المقترحات في الترتيب الأخير بنسبة (٥,٤%) ، وكانت أكثر بروزاً في الخطاب الصحفي للأهرام ، وارتبطت هذه الوظيفة بالحقوق الاجتماعية ، وخاصة حق التكافل الاجتماعي .

سادساً: آليات الإقناع ومسارات البرهنة المستخدمة في تناول حقوق

المواطنة:

تكشف نتائج الجدول رقم (٩) عن تنوع آليات الإقناع التى استخدمها الخطاب الصحفى فى تناول حقوق المواطنة ، وكان الربط بين الأسباب والنتائج هو أبرز هذه الآليات بنسبة (٤٥,٦%) وهو ما يشير إلى اعتماد الخطاب الصحفى على التحليل والتفسير فى طرح قضايا المواطنة ، وكانت الوفد هى الأكثر استخداماً لهذه الآلية (٥٢,١%) وتلتها المصرى اليوم (٤٨,٧%) ، وأخيراً الأهرام (٣٠%).

— وكان استخدام الأرقام والإحصاءات هوائى الآليات (١٥%) حيث استخدمت صحف الدراسة هذه الآلية فى إطار المواد التفسيرية سواء كانت تحقيقات أو تقارير صحفية ، علاوة على حرص بعض الكتاب على الاستدلال فى كتاباتهم بالأرقام والإحصاءات ، وتوقت الوفد فى استخدام هذه الآلية (١٦,٣%)، وتلتها الأهرام (١٤,٦%) ، وأخيراً المصرى اليوم (١٣,٣%).

وجاءت المبررات القانونية فى الترتيب الثالث (١٣,١%) حيث تم الاستعانة بالنصوص القانونية فى إطار الحديث عن التعديلات الدستورية وما أثير حولها من جدل ومناقشات خاصة ما يرتبط بتأقيت مدة الرئاسة وتحديدها ، وتداول السلطة ، وحق المشاركة والتمثيل النيابى ، والإشراف على الانتخابات ، كذلك تم استخدامها فى إطار الحديث عن حق التعبير والضمانات القانونية التى يكفلها الدستور والقانون فى هذا الشأن (١٥١) . وأيضاً فى إطار الحديث عن حق العمل وحقوق العمال والإضراب ، وفى إطار الحديث عن حق الضمان الاجتماعى ، والتأمينات والمعاشات .

— أما المرجعية التاريخية فقد جاءت فى الترتيب الرابع (٩,١%) وتم استخدامها فى إطار التعديلات الدستورية مثل نشر نص أول وثيقة الإصلاح الدستورى فى مصر التى صدرت عام ١٨٧٩ (١٥٢) .

وفي إطار الحديث عن تداول السلطة حيث تم تناول تداول السلطة في مصر قبل الثورة وبعدها (١٥٣) ، وإستخدمت الوفد الآلية في إطار تأكيدها على دور حزب الوفد في نصرة العمال وأشارت إلى هذا الدور قبل الثورة حتى انه أطلق عليه حزب الجلايب الزرقاء نظرا لتحيزه للعمال (١٥٤) ، وكانت الأهرام هي الأكثر استخداماً للمرجعية التاريخية بنسبة (١١,٧%) ، تلتها الوفد (٨,٩%) ، والتي حرصت على التوظيف السياسي للتاريخ ، وخاصة في حق الممارسة السياسية والحقوق العمالية ، وجاءت المصري اليوم في الترتيب الأخير بنسبة (٧,١) .

وجاءت تصريحات المسئولين في الترتيب الخامس بنسبة (٨,٦%) ، وتنوع المسئولون ما بين حكوميين ، وحزبيين ، ومدنيين ، وتنوعت تخصصاتهم طبقاً لتنوع القضايا والحقوق المطروحة ؛ ففي إطار الحقوق السياسية ، كان إعتاد الخطاب الصحفي على المسئولين السياسيين والرئيس مبارك ، رئيس الوزراء ، رؤساء مجلسي الشعب والشورى ، ورؤساء الأحزاب علاوة على رؤساء المنظمات المدنية ، ومجالس حقوق الإنسان ، ورؤساء تحرير الصحف ، وغيرهم من المسئولين السياسيين .

أما في إطار حق العمل فظهر إلى جانب رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ، وزيرة القوى العاملة ، ووزير الاستثمار ، ورئيس اتحاد عمال مصر .

— وفي إطار حق الرعاية الصحفية ، ظهرت تصريحات وزير الصحة ، ونقيب الأطباء ، إلى جانب رئيس منظمة الصحة العالمية ، وبعض مسئولى وزارة الصحة .

وفي إطار حق الضمان والتكافل الاجتماعي برزت تصريحات وزير التضامن الاجتماعي ، إلى جانب بعض مسئولى وزارة التضامن ، وقيادات بعض منظمات المجتمع المدني .

وفى مقارنة بين صحف الدراسة ، جاءت الأهرام فى المقدمة بنسبة (١٦,٥%) وكان اعتماد الخطاب الصحفى على تصريحات المسؤولين الرسميين بحكم توجهها الرسمى ، وجاءت صحيفة المصرى اليوم فى الترتيب الثانى بنسبة (٧,١%) وكان الخطاب الصحفى بها أكثر اعتماداً على تصريحات المسؤولين غير الرسميين .

وجاءت الوفد فى الترتيب الأخير بنسبة (٥,٣%) وكانت أكثر اعتماداً على تصريحات المسؤولين الحزبيين بحكم توجهها الحزبى .

— وجاءت الوثائق والتقارير فى الترتيب السادس بنسبة (٦,٧%) حيث حرص بعض الصحفيين على تدعيم كتاباتهم بالوثائق والتقارير، علاوة على نشر صحف الدراسة لتقارير مباشرة ، والتي ظهرت بشكل واضح فى إطار الحقوق السياسية ، وجاءت الأهرام فى الترتيب الأول من حيث الاعتماد على هذه الآلية (٧,٨%) وتلتها الوفد (٦,٨%) وأخيراً المصرى اليوم (٥,٣%) .

وجاء استخدام الأقوال المأثورة فى الترتيب الأخير بنسبة (٢%) . وكانت المصرى اليوم هى الأكثر استخداماً لهذه الآلية .

الخلاصة ومناقشة النتائج :

سعت الدراسة الراهنة إلى التعرف على القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة التي تثير اهتمام الصحف اليومية ، والهدف من نشرها ، والكشف عن ملامح الخطاب الإعلامي الذي طرحت في إطاره تلك الحقوق ، من خلال تحديد الأطر الإعلامية التي تم الاعتماد عليها ، وآليات الإقناع والبرهنة المستخدمة والأطراف الفاعلة في هذا الخطاب .

واستندت الدراسة في إطارها النظري على نظرية تحليل الإطار الإعلامي، وفي ضوء ما سبق عرضه من نتائج تم التوصل إليها من خلال الدراسة التحليلية للخطاب الصحفي في الأهرام والوفد والمصري اليوم ، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية :

١ - حجم اهتمام الصحف اليومية بحقوق المواطنة :

أسفرت النتائج عن تباين حجم اهتمام صحف الدراسة بحقوق المواطنة ، وكانت صحيفة الوفد هي الأكثر اهتماماً بطرح تلك الحقوق بنسبة (٤٠,٥%) مقابل (٢٧,٩%) للأهرام ، و(٣١,٦%) للمصري اليوم .

وتزايد حجم اهتمام صحف الدراسة بالحقوق السياسية للمواطنة على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، حيث جاءت نسبة الاهتمام بالحقوق السياسية (٤٥,٨%) في الصحف مجتمعة في مقابل (١٨,٢%) للحقوق الاقتصادية ، (٣٦%) للحقوق الاجتماعية . وفي إطار الحقوق السياسية برز الاهتمام بحق الممارسة السياسية من خلال الانتخاب والتمثيل النيابي ، وظهر ذلك واضحاً في الخطاب الصحفي لجريدة المصري اليوم (٤٥%) ، وتلتها الأهرام (٣٦,٩%) ثم الوفد (٣٥,٨%) في حين بلغ حجم الاهتمام بحق الرأي والتعبير في الصحف مجتمعة (٦,١%) فقط ، وكانت المصري اليوم هي الأكثر

اهتماماً بطرح مضامين تتعلق بحرية الرأى والتفكير والتعبير (٨,٨%) وتلتها صحيفة الأهرام (٧,١%) ، وجاءت الوفد فى المؤخرة بنسبة (٣,٣%) .

— وبالنسبة للحقوق الاجتماعية والتي تمثلت فى حق الرعاية الصحية ، وحق الضمان والتكافل الاجتماعى ، فقد برز الاهتمام بحق الرعاية الصحية بنسبة (٢٢,٣%) فى الصحف مجتمعة ، وجاءت الأهرام فى المقدمة من حيث الاهتمام بطرح القضايا المتعلقة بهذا الحق بنسبة (٢٤,٨%) ، وتلتها الوفد (٢١,٥%) ، والمصرى اليوم (٢١,٣%) . وبلغ حجم الاهتمام بحق الضمان والتكافل الاجتماعى (١٣,٦%) وجاءت صحيفة الوفد فى المقدمة بنسبة (١٦,٦%) وتلتها الأهرام (١٤,٩%) وأخيراً المصرى اليوم (٨,٨%) ، ويؤخذ على الخطاب الصحفى المتعلق بهذا الحق أنه غلب عليه الطابع الشخصى من منطلق طرح مشكلات فردية عبر بريد القراء .

— وبالنسبة للحقوق الاقتصادية والمتمثلة فى حق العمل ، فقد بلغ حجم الاهتمام بهذا الحق (١٨,٢%) فى الصحف مجتمعة ، وكانت صحيفة الوفد هى الأكثر طرحاً لهذا الحق (٢١%) ، من خلال متابعتها للاحتجاجات العمالية مع انتقاد موقف الحكومة منها ، إلى جانب طرح قضية البطالة وتداعياتها للمناقشة .

— وبالنسبة للأنماط التحريرية المستخدمة ، تشير النتائج إلى تزايد اعتماد الخطاب الإعلامى لصحف الدراسة على بريد القراء ، والعمود والمقال الصحفى، إلى جانب التقرير الصحفى والتحقيق الصحفى ، والحديث الصحفى ، الذين احتلوا مراكز متتالية ، وهو ما يشير إلى اعتماد تلك الصحف على الأنماط الصحفية التى تدعم مواقفها الفكرية والأيدولوجية ، إلى جانب الأنماط التفسيرية التى تتيح متابعة تطورات الأحداث .

٢ — اطر المعالجة : عكست نتائج الدراسة التحليلية صحة الفرض الأول القائل : تتنوع الأطر والقوالب الإعلامية التى يقدم من خلالها المضمون المتعلق بحقوق المواطنة والمطروح فى الصحف اليومية . حيث أسفرت نتائج التحليل

عن تنوع الأطر الإعلامية التي اعتمد عليها الخطاب الصحفي في تناول حقوق المواطنة ما بين اطر تتعلق بالحقوق السياسية ، وأخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية ، وثالثة تتعلق بالحقوق الاجتماعية ، وقد تعددت تلك الأطر مع تنوع القضايا المطروحة ، وتباين معدل بروزها وامتدادها عبر الأحداث ، تبعاً لاختلاف مراحل تطوير المعالجة الإعلامية للقضايا ، وتباين السياقات التي تم توظيفها من خلالها . فقد أبرز الخطاب الصحفي في معالجته لحق الممارسة السياسية إطار التعديلات الدستورية ، والمشاركة السياسية للمواطنين ، والإصلاح السياسي ، إلى جانب إطار تداول السلطة وإطار الديمقراطية . وفي سياق هذه الأطر تبنت صحف الدراسة عدداً من الأطروحات الفكرية التي تعكس وجهة نظرها وموقفها من القضايا المطروحة ، فنجد الخطاب الصحفي للأهرام يتبنى شرعية التعديلات الدستورية ، ويبرز إيجابيات تلك التعديلات ، وعلى العكس يؤكد الخطاب الصحفي للوفد والمصري اليوم على صورية التعديلات ويبرز الملامح السلبية لها ، أيضاً نجد الأهرام تؤكد على الإصلاح السياسي وفي المقابل يشكك الخطاب الصحفي المعارض من خلال الوفد والمصري اليوم في جدوى هذا الإصلاح .

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الخطاب الصحفي للأهرام على جدوى المشاركة السياسية للمواطنين ، ويدعوهم لممارسة هذا الحق لان ذلك يعكس وعي المواطنين ، نجد الخطاب الصحفي المعارض في الوفد والمصري اليوم يشكك في جدوى المشاركة ، ويعمل على تكريس السلبية السياسية ، من خلال إبراز الجوانب والممارسات السلبية المتعلقة بالعملية الانتخابية ، وفي الوقت الذي أهملت فيه الأهرام قضية تداول السلطة نجد هذا الإطار مطروح بشكل واضح في الخطاب الإعلامي لصحيفتي المصري اليوم والوفد ، حيث انتقدت الصحيفتان طول بقاء الرئيس في السلطة ، وطالبت بضرورة تحديد مدة الرئاسة .

— وفيما يتعلق بالأطر الإعلامية المتعلقة بحق الرأى والتعبير ، أبرز الخطاب الإعلامى لصحف الدراسة حرية الرأى والتفكير وحرية الصحافة إلى جانب إطار مصداقية الإعلام ، وإطار حرية تداول المعلومات ، ويمكن القول أن الخطاب الصحفى فى الصحف الثلاث على اختلاف توجهاتها دافع عن حق التفكير والتعبير عن الرأى ، من خلال دفاعه عن حرية الرأى وحرية الصحافة، وعن حرية تداول المعلومات من خلال تبني مجموعة من الأطروحات الفكرية التى تعكس هذا التوجه .

— أما الحقوق الاقتصادية والمتمثلة فى حق العمل ، كشفت النتائج عن تنوع الأطر التى اعتمد عليها الخطاب الإعلامى فى صحف الدراسة فبرز إطار رعاية العمال ، والبطالة ، إلى جانب الاحتجاجات العمالية ، والمشكلات الوظيفية ، وقد أكد الخطاب الصحفى فى الصحف الثلاث على حق العمل كأحد حقوق المواطنة ، وانتقد أى ممارسات تنتقص من هذا الحق . فى هذا السياق تبنت الصحف عدداً من الأطروحات التى تعكس توجهاتها ، ومواقفها من القضايا المطروحة ، وفى إطار رعاية العمال برزت أطروحات تتعلق بحقوق العمال وواجباتهم ، وعلاقة عائد العمل بالجهد المبذول ، إلى جانب دور التنظيمات العمالية فى رعاية العمال ، وفى إطار البطالة تضمن الخطاب الإعلامى مجموعة من الأطروحات تتعلق بمدى استيعاب المعاقين فى سوق العمل ، والتميز فى التعيينات الحكومية ، والهجرات غير الشرعية للشباب كأحدى تداعيات مشكلة البطالة.

وفى إطار الاحتجاجات العمالية ظهرت العديد من الأطروحات ، التى تتمركز حول أسباب تلك الاحتجاجات وتداعياتها ، وتعامل الحكومة معها ، وقد لوحظ أن الخطاب الصحفى فى الصحف الثلاث على اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها ، قد اتفق على تبرير تلك الاحتجاجات ، واجتهد فى بلورة الأسباب التى أدت إليها .

– وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية ، برز الاهتمام بحق الرعاية الصحية ، واعتمد الخطاب الإعلامي على مجموعة من الأطر هي: إطار الإهمال والفساد الصحي ، والعلاج الصحي ، علاوة على إطارى المشكلات الصحية ، والتوعية الصحية المباشرة .

وفي هذا السياق تبنت الصحف مجموعة من الأطروحات الفكرية التي تعكس توجهات تلك الصحف ، ففي إطار الإهمال والفساد الصحي ظهرت مجموعة من الأطروحات التي تبلور هذا الفساد وتمثلت في تلوث الأدوية ، والإهمال في المستشفيات ، والأغذية الفاسدة ، وتلوث مياه الشرب ، وقد ركز الخطاب الصحفي للأهرام على الفساد والإهمال في مجال الغذاء ، في حين ركز الخطاب الصحفي في الوفد والمصري اليوم على التلوث في مجال الأدوية والإهمال في المستشفيات.

– وفي إطار العلاج الصحي انعكست في سياقه عدة أطروحات هي العلاج على نفقة الدولة ، والقوافل الطبية ، وخصخصة المستشفيات العامة ، إلى جانب تحسين الخدمات الطبية المقدمة ، وقد لوحظ وجود تباين بين الصحف في تناول أطروحة العلاج على نفقة الدولة ، حيث تناولها الخطاب الصحفي للأهرام كقضية عامة ، في حين تناولتها المصري اليوم من خلال طرح مشكلات فريدة في هذا الشأن ، واستخدم الخطاب الصحفي للوفد كلا الأسلوبين . وبالنسبة للقوافل الطبية نجد الخطاب الصحفي للأهرام يعتبرها إحدى الوسائل الناجحة لذوى الدخل المحدود ، في حين تعتبرها المصري اليوم إحدى آليات إهدار المال العام خاصة إذا استخدمت في إطار الدعاية الانتخابية للحزب الحاكم . وبالنسبة لخصخصة المستشفيات وخاصة التأمين الصحي تبنت الأهرام هذا الإجراء وهو ما يعكس التوجه الرسمي لها ، وتبنى خطابها لسياسات الحكومة ، في حين رفضت الوفد والمصري اليوم هذا الإجراء .

وفيما يتعلق بحق الضمان الاجتماعى ، فقد تمثلت الأطر المتعلقة بهذا الحق فى التكافل الاجتماعى ، والمعاشات والتأمينات بالإضافة إلى الحد من الفقر، وقد ظهرت مجموعة من الأطروحات تمثلت فى حاجة بعض الفئات للتكافل الاجتماعى ، ومشكلات أصحاب المعاشات ، والفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بالإضافة إلى كيفية مواجهة مشكلة الفقر .

ويمكن القول أن الخطاب الصحفى فى الصحف الثلاث أكد على الحقوق الاجتماعيه سواء المتعلقة بالرعاية الصحية ، أوالتى تتعلق بحق الضمان الاجتماعى ، ونقد الكثير من الممارسات السلبية التى تنتقص من هذه الحقوق ، إلى جانب طرح بعض المقترحات التى تسهم فى تفعيل استفادة المواطنين بهذه الحقوق .

٣ - مستوى القوى الفاعلة :

أوضحت النتائج التحليلية أن تصورات الخطاب الصحفى لمجموعة القوى الفاعلة قد تنوعت بتنوع الحقوق المطروحة ، وان تصورات تلك القوى اختلفت باختلاف سياسات تلك الصحف وتوجهاتها السياسية ومنطقاتها الفكرية .

فبالنسبة للقوى الفاعلة المرتبطة بالحقوق السياسية ، أشارت النتائج إلى بروز الحكومة ، والحزب الوطنى ، والرئيس مبارك ، والإخوان المسلمين ، والأحزاب المعارضة كقوى فاعلة ، وقد عكست تصورات الخطاب الصحفى ادوار وسمات بعضها ايجابية والآخر سلبى ، فبالنسبة للحكومة قدم الخطاب الصحفى للأهرام صفات وادوار ايجابية ، خاصة فيما يتعلق بحق الممارسة السياسية فى حين وصم الخطاب الصحفى للوفد والمصرى اليوم الحكومة بالعديد من الأدوار والصفات السلبية .

وبالنسبة للتصور الخاص بالحزب الوطنى ، نجد الخطاب الصحفى للأهرام يقدم أدوار يتسم معظمها بالإيجابية ، وان كانت هناك بعض الكتابات

التي تعكس أدوار ورؤى سلبية .

أما الخطاب الصحفي في الوفد والمصري اليوم فقد وصف الحزب الوطني بصفات شديدة سلبية. وبالنسبة للتصور الخاص بالرئيس مبارك فنجد الأهرام تقدم مواصفات شديدة الايجابية للرئيس مبارك في حين قدمت كل من الوفد والمصري اليوم مواصفات سلبية ظهرت بشكل واضح إبان التعديلات الدستورية.

وبالنسبة للإخوان المسلمين ، قدم الخطاب الصحفي في الصحف الثلاث سمات سلبية للإخوان مع ملاحظة اختلاف المنطلقات والعوامل الخاصة بكل صحيفة في بلورة هذه السمات ، فالأهرام قدمت للإخوان سمات شديدة السلبية من منطلق توجيهها الحكومي الذي يتعامل مع الإخوان المسلمين كجماعة محظورة ، والمصري اليوم من منطلق الاختلاف الفكري نجدها تقف موقفاً عدائياً من الإخوان ، عكس ادوار وسمات شديدة السلبية ، وكانت الوفد هي الأقل حدة في تصوراتها إزاء الإخوان من منطلق المصالح الحزبية .

وبالنسبة لأحزاب المعارضة ، أوضحت النتائج وجود تباين في الأدوار والسمات الخاصة بها كقوة سياسية فاعلة ، حيث قدم الخطاب الصحفي للأهرام ادوار وسمات سلبية ، وهو ما يعكس التوجه الرسمي للأهرام والذي يحرص على تقليل من فاعلية الأحزاب المعارضة وتهميش دورها في الحياة السياسية . بينما قدم الخطاب الصحفي للوفد سمات وأدوار شديدة الايجابية لأحزاب المعارضة ، من منطلق دورها كصحيفة حزبية تعبر عن واحد من هذه الأحزاب .

وبالنسبة للخطاب الصحفي لجريدة المصري اليوم ، فقد عكس بعض الأدوار الايجابية المحدودة لأحزاب المعارضة ، بينما كانت الأدوار السلبية هي الأكثر بروزاً .

– وفيما يتعلق بالقوى الفاعلة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية أوضحت

النتائج التحليلية بروز الحكومة ، والعمال ، والتنظيمات العمالية كقوى فاعلة أساسية فى إطار الحقوق الاقتصادية المتعلقة بحق العمل ، وقد عكست تصورات الخطاب الصحفى أدواراً وسمات بعضها ايجابية والآخر سلبى وفقاً لتوجهات الصحف ، ففىما يتعلق بالحكومة قدم الخطاب الصحفى للأهرام بعض التصورات التى تعكس الدور الإيجابى للحكومة فى السعى لحل مشكلات العمال ، وعكس أدواراً أخرى سلبية تتعلق بسياساتها الاقتصادية الفاشلة التى ترتب عليها الاحتجاجات العمالية ، وتفشى مشكلة البطالة. وقدم الخطاب الصحفى للوفد والمصرى اليوم تصورات متقاربة تعكس أدواراً سلبية ، سواء فيما يتعلق برعاية العمال ، وحل مشكلاتهم ، أو حل مشكلة البطالة . وبالنسبة للعمال كشفت النتائج تقارب التصورات المطروحة فى صحف الدراسة ، رغم تباين توجهاتها ، حيث عكست جميعها سمات وأدوار ايجابية للعمال . أما عن التنظيمات العمالية تشير النتائج إلى تباين التصورات المطروحة بشأنها ، حيث قدم الخطاب الصحفى للأهرام أدواراً ايجابية لتلك التنظيمات ، وعلى العكس طرح الخطاب الصحفى للوفد والمصرى اليوم أدواراً وسمات سلبية لتلك التنظيمات .

— وبالنسبة للقوى الفاعلة المرتبطة بالحقوق الاجتماعية فتمثلت فى الحكومة ، والجمعيات الأهلية ، وقدم الخطاب الصحفى لصحف الدراسة أدواراً وسمات بعضها ايجابية وبعضها سلبى يتعلق بهذه القوى . ففىما يتعلق بالحكومة فقد اشتمل التصور الخاص بها على وزارة الصحة ووزارة التضامن الاجتماعى، وقدم الخطاب الصحفى للأهرام الحكومة من خلال بعض السمات الإيجابية مثل سعيها لتحسين مستوى الخدمات الطبية كما اسند إليها أدواراً وسمات سلبية مثل الإهمال ، والتقصير ، ونقص الشفافية . أما الخطاب الصحفى للوفد والمصرى اليوم ، فقد قدم سمات شديدة السلبية للحكومة سواء فى إطار حق الرعاية الصحية ، أو حق الضمان الاجتماعى .

وبالنسبة للجمعيات الأهلية أوضحت النتائج تقارب التصورات المطروحة

في صحف الدراسة ، حيث عكست جميعها سمات وأدوار ايجابية للجمعيات الأهلية ودورها المساند في مجالى الرعاية الصحية والتكافل الاجتماعى .

٤ - مستوى موضوعية المضمون :

أوضحت النتائج وجود تباين في مستوى موضوعية المضمون المطروح وفقاً لطبيعة القضايا والحقوق المتناولة من ناحية ، ووفقاً لسياسات الصحف وتوجهاتها من ناحية ثانية ، فبالنسبة للخطاب الصحفى للأهرام كان أكثر إبرازاً لوجهتى النظر وخاصة فى إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحق الرأى والتعبير ، أما فى إطار حق الممارسة السياسية ، لوحظ تحيز الأهرام لوجهة النظر الرسمية .

أما الخطاب الصحفى للوفد فقد كان أكثر إبرازاً لوجهة النظر المعارضة التى تعبر عن توجهات حزب الوفد وخطه الفكرى ، وظهر ذلك بشكل واضح فى إطار الحقوق السياسية والاقتصادية ، وبالنسبة للخطاب الصحفى للمصرى اليوم ، فكان يعكس وجهة النظر المعارضة المعبرة عن توجه فكرى ليبرالى . وتؤكد النتائج السابقة فى مجملها صحة الفرض الثانى القائل بأنه تتأثر معالجة الخطاب الصحفى لحقوق المواطنة فى الصحف محل الدراسة بسياسات تلك الصحف وتوجهاتها .

٥ - مستوى الأطر المرجعية وآليات الإقناع :

كشفت نتائج الدراسة عن تنوع آليات الإقناع التى استخدمها الخطاب الصحفى فى تناول حقوق المواطنة ، علاوة على تنوع المرجعيات التى استند الكتاب إليها فى أطروحاتهم الفكرية فى تناول حقوق المواطنة موضع دراسة ، وكان الربط بين الأسباب والنتائج هو أبرز هذه الآليات ، وثانيها هو استخدام الأرقام والإحصاءات ، وقد تفوقت الوفد فى استخدام هاتين الآليتين . وجاء الإعتقاد على المبررات القانونية فى الترتيب الثالث ، وتم الاستعانة بهذه الآلية

فى إطار الحديث عن حق الممارسة السياسية ، وحقوق العمال ، وحق الضمان الاجتماعى بالإضافة لحق التعبير وحرية الرأى.

وبالنسبة للمرجعية التاريخية فقد تم استخدامها فى إطار الحديث عن التعديلات الدستورية ، وتداول السلطة ، وحقوق العمال .

وجاءت تصريحات المسئولين فى الترتيب الخامس ، وتنوع المسئولون ما بين حكوميين وحزبيين ومدنيين ، وتنوع تخصصاتهم طبقاً لتنوع القضايا والحقوق المطروحة ، وجاءت الأهرام فى المقدمة ، وكانت أكثر اعتماداً على تصريحات المسئولين الرسميين وجاءت المصرى اليوم فى الترتيب الثانى وكانت أكثر اعتماداً على تصريحات المسئولين غير الرسميين ، أما الوفد فكانت أكثر اعتماداً على المسئولين الحزبيين بحكم إنتمائها الحزبى .

بالإضافة إلى ما سبق اعتمدت صحف الدراسة على الوثائق والتقارير حيث حرص بعض الصحفيين على تدعيم كتاباتهم بالوثائق والتقارير، علاوة على استخدام بعض الأقوال المأثورة التى تقوى المعنى وتعمق دلالاته .

٦ - مستوى الأهداف المنشودة :

كشفت نتائج الدراسة عن تنوع الأهداف والوظائف التى يستهدفها الخطاب الصحفى من خلال طرح قضايا المواطنة وجاءت وظيفة النقد والتغيير فى المقدمة ، وتلتها وظيفة طرح المشكلات ، وهوما يشير اهتمام صحف الدراسة بأداء دورها الرقابى من خلال نقد الممارسات الحكومية ، وكشف أوجه القصور والسلبيات المتعلقة بحقوق المواطنة ، بالإضافة إلى طرح مشكلات المواطنين وتقديم خدمات لهم ، إلى جانب ذلك لم تهمل صحف الدراسة دورها التسجيلى من خلال المعالجة التقريرية للأحداث المتعلقة بقضايا المواطنة ، ودورها الإرشادى والتنقيفى فى إطار تناول بعض الحقوق .

المراجع :

- ١- صلاح سالم زرنوقة ، قراءة في مفهوم المواطنة في وثائق الحزب الوطني ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ٣٠٧ .
- ٢- عماد الدين شاهين ، المواطنة موضوعاً للفكر والبحث .. الخطاب الإسلامي في مصر أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) - ص ١٢٨
- ٣- السيد عبد المطلب غانم ، المواطنة على المستوى المحلي : سياسة الحياة اليومية ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) - ص ٨٣٠
- ٤- المرجع السابق - ص ٣٨١
- ٥- عماد الدين شاهين ، مرجع سابق - ص ١٣٣
- ٦- أحمد الرشيد ، حقوق الإنسان - دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق (مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٣) - ص ١٠٥
- ٧- الحزب الوطني الديمقراطي ، حقوق المواطنة والديموقراطية ، المؤتمر السنوي الأول للحزب في سبتمبر ٢٠٠٣ (القاهرة : الحزب الوطني الديمقراطي ٢٠٠٣) - ص ٨-١
- ٨- عماد الدين صيام ، منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة ،

إستراتيجيات التناول وزوايا الإهتمام - أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) - ص ٢٤٥

٩- ثريا بدوي ، دور الإعلام في دعم المواطنة في مصر ، في أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لكلية الإعلام ، الإعلام وتحديث المجتمعات العربية ، ٢ - ٤ مايو ٢٠٠٦ م - ج ١ - ص ٦٣ .

١٠- ميرفت الطرابيشي ، عبد العزيز السيد ، نظريات الإتصال (دار النهضة العربية ٢٠٠٦) - ص ٢٠٠ .

١١ - Robert M. Entine , Tward Clarification of fractured Paradigm. Journal of Communication , Vol , 43 , No4 Autumn 1993 , PP 51-52

١٢- فاروق عبد البر ، المواطنة ، المواطنة وحق المعرفة والتعبير ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ٤٧٧ - ٥٣٢ .

١٣ - حسام الدين كامل الأهواني ، المواطنة والحق فى الخصوصية ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ٥٣٣ - ٥٥٤ .

١٤ - هانى عياد ، المشاركة السياسية ، عقبات تمنع الانخراط فى العمل السياسى ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ٦٧٣ - ٧٠٢ .

- ١٥ - حامد عبد الماجد ، تشكيل الرأي العام ومناخ المواطنة : بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسي ، الأمن العام وحقوق الإنسان ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ٧٠٣ - ٧٦٦ .
- ١٦ - عصام شرف ، حق الحياة قبل الحقوق الاجتماعية ، حقوق المواطن في الشارع وأداء البيروقراطية ، حالة حوادث الطرق ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ٨٩٥ - ٩١٠ .
- ١٧ - أيمن عبد الوهاب ، الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة : القيود والفروض ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ٧٦٧ - ٨٠٤ .
- ١٨ - منى يوسف وحسن سلامة ، استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ١١٥٣ ، ١١٧٦ .
- ١٩ - أميمة عبود ، مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر : دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب الليبرالي في مصر ، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية

رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ٧٧ - ١١٠ .

٢٠- ماجدة رفاعة ، الخطاب اليسارى ، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ١١١ - ١٢٦ .

٢١ - عماد الدين شاهين ، المواطنة موضوعاً للفكر والبحث : الخطاب الاسلامى فى مصر ، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ١٢٧ - ١٥٦ .

٢٢ - سامح فوزى ، رؤى المتقنين الأقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ١٥٧ - ٢١٨ .

٢٣ - محمد إبراهيم منصور ، المواطنة فى الخطاب القومى ، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ص ٢١٩ ، ٢٣٢ .

٢٤ - Scheufele ,Dietram : Examining Differential Gains from Mass Media & Their Implications for participatory Behavior , in Communication Research , Fep 2002 , Vo 29, issue , p. p 26 -46

٢٥ - Moy , Patricia , Xenos , Michael Hess , Verena , communication & citizenship : Mapping the political Effects of Mass

Media , conference papers , American Association for public opinion Research , 2004 Annual Meeting.

٢٦ - Pajnik , Mojca , citizen ship studies , Sep 2005 , vol.9 issue 4 , p .p 349 – 367 .

٢٧ -Parke ,Elaine , using Media to inspire Unity & citizen ship , principal leader ship ,v5n8 2005 , p 31-34 .

٢٨ - Wahi – Jorgensen, Karin, Social semiotics, June 2006, vol .16 issue 2, p .p 197 – 203.

٢٩ – ثريا بدوى ، دور الإعلام في دعم المواطنة في مصر، أعمال المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر ، الإعلام وتحديث المجتمعات العربية ، كلية الإعلام – جامعة القاهرة ، ج ٢ ٢٠٠٦ ، ص ٨٩ .

٣٠ – المرجع السابق ص ص ٦٣ – ١٦٦ .

٣١- هشام عطية عبد المقصود ، تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٢ - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة - كلية الإعلام - ص ٤٧

٣٢- كمال المنوفى ، افتتاحية مؤتمر المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعلم متغير ، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥) ص ٢٨ .

٣٣- على خليفة الكوارى ، مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية فى على خليفة (محرراً) ، المواطنة الديمقراطية فى البلدان العربية (بيروت مركز الوحدة العربية ٢٠٠١) ص ٣٠ .

- ٣٤ - طارق حسن ، عمود أحداث فى الأخبار، الأهرام ، ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٣٥ - المقال الافتتاحى ، عمود رأى الأهرام ، الأهرام ، ١/٢٣/ ٢٠٠٧ .
- ٣٦ - طارق حسن ، مرجع سابق ، ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٣٧ - سامى متولى ، عمود صور برلمانية ، الأهرام ، ١/١٢/ ٢٠٠٧ .
- ٣٨ - سامى متولى ، عمود صور برلمانية ، الأهرام ، ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٣٩ - أسامة سرايا ، التعديلات الدستورية والتوافق العام الذى تحقق ، الأهرام ، ١/١٩/ ٢٠٠٧ .
- ٤٠ - جمال يونس ، طبخ الدستور، عمود ضربة قلم، الوفد، ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٤١ - ياسر الزيات ، أنفلونزا الدستور ، عمود ٧ أيام ، المصرى اليوم ، ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٤٢ - مجدى مهنا ، عمود فى الممنوع ، المصرى اليوم ٦/٣/ ٢٠٠٧ .
- ٤٣ - جمال يونس ، مرجع سابق ، ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٤٤ - منير فخرى عبد النور ، ردة نرفضها ، الوفد ، ٦/٣/ ٢٠٠٧ .
- ٤٥ - سليمان جودة ، نضحك على أنفسنا ، عمود خط احمر ، الوفد ، ١/٣١/ ٢٠٠٧ .
- ٤٦ - سليمان جودة ، الوفد والوطن والإخوان ، عمود خط احمر ، المصرى اليوم ، ٣/٢/ ٢٠٠٧ .
- ٤٧ - ياسر الزيات ، هزيمة ٧٦ ، عمود ٧ أيام ، المصرى اليوم ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٤٨ - طارق حسن ، عمود أحداث فى الأخبار ، الأهرام ، ١/٦/ ٢٠٠٧ .
- ٤٩ - عمار على حسن ، جعجة حول الدستور، المصرى اليوم ٦/٣/ ٢٠٠٧ .

- (٥٠) أكمل قرطام ، عمود هوامش سريعة ، المصري اليوم ،
٢٠٠٧/١/١٥ .
- (٥١) المقال الافتتاحي ، عمود رأي الأهرام ، الأهرام ، ٢٠٠٧/ ٣/ ٣٠ .
- (٥٢) تقرير إخباري ، بالإجماع الهيئة العليا لحزب الوفد ترفض التعديلات
الدستورية ، الوفد ، ٢٠٠٧/٣/٦ .
- (٥٣) عباس الطرابيلى ، الكلمة الأخيرة للشعب ، عمود هموم مصرية ،
الوفد ، ٢٠٠٧/ ٣/٢٢ .
- (٥٤) جمال بدوي ، كلام في العضم ، الوفد ٢٠٠٧/٣/٢٢ .
- (٥٥) مجدى مهنا ، عمود فى الممنوع ، المصري اليوم ، ٢٠٠٧/ ٣/٢٢ .
- (٥٦) ، الأهرام ، ٢٠٠٧/٦/١١ .
- (٥٧) القس جورج شاكر ، المواطنة والمشاركة فى انتخابات الشورى ،
الأهرام ، ٢٠٠٧/٦/١١ .
- (٥٨) الأهرام ، ٢٠٠٧ / ٥ / ٢٦ .
- (٥٩) المصري اليوم ، ٢٠٠٧ / ٦ / ١٢ ، الوفد ٢٠٠٧/٦/١٢ .
- (٦٠) المصري اليوم ، ٢٠٠٧ / ٦ / ١٢ .
- (٦١) محمد أمين ، عمود على فين ؟ ، الوفد ، ٢٠٠٧/٦/٢٠ .
- (٦٢) احمد عبد الرؤوف ، تحقيق صحفى ، انتقاص حقوق المرأة يعوق
تقدم المجتمع وتطوره ، الوفد ، ٢٠٠٧ / ٥ / ١٠ .
- (٦٣) احمد مجدى حجازى ، تنقيف سياسى من نوع آخر ، الأهرام ،
٢٠٠٧/ ٤ / ١٦ .
- (٦٤) عباس الطرابيلى ، المهمشون يزدادون ، عمود هموم مصرية ،
الوفد ، ٢٠٠٧/٤/١٦ .

- (٦٥) جمال صلاح الدين ، لماذا ٢٧٧ ، الوفد ، ٩ / ٢ / ٢٠٠٧ .
- (٦٦) سليمان جودة ، عمود خط احمر ، المصرى اليوم ١٥ / ١ / ٢٠٠٧ .
- (٦٧) محمود معوض ، معارضة أولا معارضة ، عمود أحوال عربية ، الأهرام ، ١٠ / ٥ / ٢٠٠٧ .
- (٦٨) سلامة احمد سلامة ، عنف الدولة ، عمود من قريب ، الأهرام ، ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٧ .
- (٦٩) المصرى اليوم ، ١٥ / ١ / ٢٠٠٧ .
- (٧٠) محمد البرغوثى وشيماء عبد الهادى ، حوار مع نوال السعداوى ، المصرى اليوم ، ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٧ .
- (٧١) معتز عبد الفتاح ، ليس بالقمع تقتل الرأى وان القمع يلبه قوة وانتشار ، الوفد ، ٦ / ٣ / ٢٠٠٧ .
- (٧٢) رفعت السعيد ، فهل تأذنون بهذا المقال ، الأهرام ، ٦ / ١ / ٢٠٠٧ .
- (٧٣) سلامة احمد سلامة ، المدونون وحرية التعبير ، عمود من قريب ، الأهرام ، ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٧ .
- (٧٤) عباس الطرابيلى ، وزير الإعلام والقنوات الريفية ، عمود عموم مصرية ، الوفد ، ٢٧ / ٥ / ٢٠٠٧ .
- (٧٥) إبراهيم نافع ، عمود حقائق ، الأهرام ، ٨ / ٤ / ٢٠٠٧ .
- (٧٦) جمال بدوى ، روح المؤامرة ، عمود كلام فى العضم ، الوفد ، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٧ .
- (٧٧) صلاح عيسى ، حرية الصحافة وحرية قزقة اللب فى مجلس الشعب ، عمود مشاغبات ، المصرى اليوم ، ٣ / ٢ / ٢٠٠٧ .
- (٧٨) أنيس منصور ، عمود مواقف ، الأهرام ، ٦ / ١ / ٢٠٠٧ .

- (٧٩) خيرى رمضان ، الوصى ، عمود ٧ أيام ، المصرى اليوم ،
٢٠٠٧/٤/١٤ .
- (٨٠) عبد المحسن سلامة ، العمال ومكانتهم ، عمود نقاط ساخنة ،
الأهرام ، ٢٠٠٧/٥/٢ .
- (٨١) عبد الفتاح نصير ، هدف يسعى إليه الوفد ، الوفد ، ٢٠٠٧/ ١/١٥ .
- (٨٢) طلعت مغاورى ، غش وخداع ، عمود تساؤلات ، الوفد ،
٢٠٠٧/٣/٣٠ .
- (٨٣) عبد المحسن سلامة ، الأهرام ، مرجع سابق .
- (٨٤) حازم هاشم ، عمود مكلمخانة ، الوفد ، ٢٠٠٧/٢/٩ .
- (٨٥) نبيل عمر، ونحن أيضا غرباء ، عمود أوراق خاصة ، الأهرام
٢٠٠٧/١/٢٣ .
- (٨٦) الوفد ، ٢٠٠٧/٥/٢٦ .
- (٨٧) إبراهيم عبد المجيد ، دروس العمال ، المصرى اليوم ،
٢٠٠٧/٢/١٧ .
- (٨٨) عماد غنيم ، الأهرام ، ٢٠٠٧/٦/١٢ .
- (٨٩) الأهرام ، ٢٠٠٧/ ٤/ ٧ .
- (٩٠) الأهرام ، بريدا لقراء ، ٢٠٠٧ /٦/٢٥ .
- (٩١) مصطفى الفقى ، حلول بسيطة لمشاكل مزمنة ، الأهرام ،
٢٠٠٧/٦/١٢ .
- (٩٢) طارق الغزالى حرب ، مطلوب تدخل الرئيس فى موضوع لا
يحتمل الهزل ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٧/٤/٧ .
- (٩٣) المصرى اليوم ، ٢٠٠٥/ ٣/ ٦ .

- (٩٤) فاروق جويده ، شئ من الحكمة ، عمود هوامش حرة ، الأهرام ،
٢٠٠٧/٢/٩ .
- (٩٥) سعيد عبد الخالق ، الحلول المؤقتة للمظاهرات لن تجدى مستقبلاً ،
عمود بين السطور، الوفد ، ٢٠٠٧/٢/١٨ .
- (٩٦) المصري اليوم ، ٨ / ٤ / ٢٠٠٧ .
- (٩٧) حوار مع عائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة ، الأهرام ،
٢٠٠٧/٥/٢٦ .
- (٩٨) حوار مع حسين مجاور ، الأهرام ، ٢٠٠٧/٢/٩ .
- (٩٩) وجدى زين الدين ، عائشة تنقلب على العمال ، عمود حكاوى ،
الوفد ، ٢٠٠٧/٥/١٠ .
- (١٠٠) مجدى مهنا ، عمود فى الممنوع ، المصري اليوم ،
٢٠٠٧/٢/١٧ .
- (١٠١) المصري اليوم ٢/٥/٢٠٠٧ .
- (١٠٢) محمد عبد الفتاح ، حكومة ملوثة ، عمود فى العمق ، الوفد ،
٢٠٠٧/١/١٥ .
- (١٠٣) سكينه فؤاد ، جبهة دفاع عن جهاز المناعة المصري ، الوفد ،
٢٠٠٧/١/١٥ .
- (١٠٤) محمد السعدنى ، أكياس الدم المعيبة وفرصة التطهير، المصري
اليوم ، ٢٣ / ١ / ٢٠٠٧ .
- (١٠٥) مجدى مهنا ، عمود فى الممنوع ، المصري اليوم ،
٢٠٠٧/٦/٢٥ .
- (١٠٦) الوفد ، ١٧ / ٢ / ٢٠٠٧ ، ٦ / ٣ / ٢٠٠٧ ، ٢٣ / ١ / ٢٠٠٧ ،

- . ٢٠٠٧ / ٥ / ٢٦ ، ٢٠٠٧ / ١ / ٣١
- (١٠٧) المصري اليوم ، ٢٠٠٧ / ٢ / ٣ ، ٢٠٠٧ / ٥ / ٢٦ ، ٢٠٠٧ / ١ / ٣١ ، ٢٠٠٧ / ٥ / ٢٧
- (١٠٨) احمد البرى ، عمود الدليل القاطع ، الأهرام ، ٢٠٠٧ / ١ / ٩
- (١٠٩) دلال عطوى ، غذاء المصريين والشفافية الغائبة ، الأهرام ، ٢٠٠٧ / ٤ / ٢٤
- (١١٠) الوفد ، ٢٠٠٧ / ٢ / ٣ ، ٢٠٠٧ / ١ / ٦ ، ٢٠٠٧ / ٤ / ٨
- (١١١) احمد البرى ، مرجع سابق
- (١١٢) مجدى مهنا ، عمود فى الممنوع ، المصري اليوم ، ٢٠٠٧ / ٢ / ٢٠
- (١١٣) المصري اليوم ٢٦ ، ٢٠٠٧ / ٥ / ٢٧
- (١١٤) سكينه فؤاد ، هل سيادتك مواطن عادى ؟ ، الوفد ، ٢٠٠٧ / ٢ / ٢٦
- (١١٥) الوفد ، ٢٠٠٧ / ٢ / ٢٧
- (١١٦) حوار مع أحمد نظيف رئيس الوزراء ، الأهرام ، ٢٠٠٧ / ٣ / ٦
- (١١٧) أكمل قرطام ، عمود هوامش سريعة ، المصري اليوم ، ٢٠٠٧ / ٦ / ٢٥
- (١١٨) تحقيق صحفى ، تحويل المستشفيات إلى وحدات مستقلة ، الأهرام ، ٢٠٠٧ / ٢ / ١٧
- (١١٩) الوفد ، ٢٠٠٧ / ٢ / ٢٣ ، ٢٠٠٧ / ٢ / ٣
- (١٢٠) الأهرام ٧ / ١ / ٢٠٠٧
- (١٢١) عزة فهمى ، المرضى النفسيون فى رقبة من ؟ الحكومة تركتهم

- والشعب لفظهم ، الوفد ، ٢٠٠٧/١/٦ .
- (١٢٢) صبرى غنيم ، صندوق الكوارث فى زمن إمبراطورية أحمد عز ،
المصرى اليوم ، ٢٠٠٧/٥/١٠ .
- (١٢٣) عبد الرحمن عقل ، عمود الناس والاقتصاد ، الأهرام ،
٢٠٠٧/٥/٢٧ .
- (١٢٤) الأهرام ، ٢٠٠٧ / ٤ / ١٦ ، ٢٠٠٧ / ١ / ٧ .
- (١٢٥) تقرير حول الفقر، المصرى اليوم ، ٢٧ / ٥ / ٢٠٠٧ .
- (١٢٦) طه محمد عبد المطلب ، دور الجمعيات الأهلية فى محاربة الفقر ،
الوفد ، ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٧ .
- (١٢٧) الأهرام، ٢٠٠٧/٦/١١ .
- (١٢٨) الأهرام، المرجع السابق .
- (١٢٩) سلامة أحمد سلامة، المدونون وحرية التعبير، مرجع سابق .
- (١٣٠) الوفد، ١/٦ ، ٣/٦ ، ٣/٢٢ ، ٢٠٠٧/٦/١٢ ، المصرى اليوم، ١/٣١ ،
٣/٦ ، ٢٠٠٧/٣/٢٢ .
- (١٣١) نهال شكرى، الوطنى رفع شعار الوفاء بالعهد، الأهرام ٢٠٠٧/٦/١١ .
- (١٣٢) سلامة أحمد سلامة، عنف الدولة، عمود من قريب، مرجع سابق .
- (١٣٣) الوفد، ١/١٥ ، ٦/١٢ ، ٢٠٠٧/٦/٢٠ ، المصرى اليوم ١/١٥ ،
٢٠٠٧/٦/١٢ .
- (١٣٤) الأهرام ٢٠٠٧/٣/٣٠ .
- (١٣٥) المصرى اليوم، ١/١٥ ، ٤/١٤ ، ٢٠٠٧/٦/١٢ ، الوفد، ١/٦ ، ٣/٦ ،
٢٠٠٧/٤/١٦ .
- (١٣٦) شريف الشوباشى ، فكر الاخوان نفى للديمقراطية، الأهرام ،

. ٢٠٠٧/٦/١١

، (١٣٧) حمدى رزق، التنظيم، عمود فصل الخطاب، المصري اليوم ،

. ٢٠٠٧/٢/١٧

. (١٣٨) الوفد، ١٢/٦/٢٠٠٧ .

. (١٣٩) محمود معوض، معارضة أولا معارضة، الاهرام، مرجع سابق.

. (١٤٠) الوفد، ١٢/٦/٢٠٠٧ .

. (١٤١) المصري اليوم، ١٠/٥/٢٠٠٧ .

. (١٤٢) فاروق جويده، شئ من الحكمة، الاهرام، مرجع سابق.

. (١٤٣) انظر: سعيد عبد الخالق، الحلول المؤقتة للمظاهرات لن تجدي، الوفد،

مرجع سابق، وجدي زين الدين، عائشة تتقلب علي العمال، لوفد ، مرجع سابق،

ابراهيم عبد المجيد، دروس العمال، المصري اليوم، مرجع سابق.

. (١٤٤) انظر. الأهرام ، الوفد ، المصري اليوم ، ٢/٥/٢٠٠٧ ، مرجع

سابق.

. (١٤٥) الأهرام ٩/٢/٢٠٠٧ مرجع سابق

. (١٤٦) الوفد ، المصري اليوم ٢/٥/٢٠٠٧

. (١٤٧) الأهرام ٦/٣/٢٠٠٧ مرجع سابق

. (١٤٨) الأهرام ١٦/٤/٢٠٠٧ مرجع سابق

، (١٤٩) الوفد ١/١٥ ، ١٦/٤/٢٠٠٧ ، المصري اليوم ١/١٥ ،

. ٢٠٠٧/٥/١٠

. (١٥٠) الوفد ٦/١/٢٠٠٧ ، المصري اليوم ١٠/٥/٢٠٠٧

. (١٥١) الأهرام مع القانون ٩/٢/٢٠٠٧

(١٥٢) رفعت السعيد ، أول وثيقة شعبية للإصلاح الدستوري ، الأهرام

٢٠٠٧/٢/٣

(١٥٣) سليمان جودة ، خط أحمر المصري اليوم ٢٠٠٧/١/٧

(١٥٤) عبد الفتاح نصير ، هدف يسعى إليه الوفد ، صحيفة الوفد ، مرجع

سابق

ملاحق الدراسة

جدول (١)

حجم إهتمام الصحف اليومية بقضايا الوطن

| النسبة المئوية | ك | الصحف |
|----------------|-----|--------------|
| ٢٧,٩ | ١٤١ | الأهرام |
| ٤٠,٥ | ٢٠٥ | الوفد |
| ٣١,٦ | ١٦٠ | المصري اليوم |
| ١٠٠ | ٥٠٦ | المجموع |

جدول (٢)

حجم المواد الصحفية حول الفئات الرئيسية لحقوق المواطنة

| الإجمالي | | المصري اليوم | | الوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|-----|--------------|-----|-------|-----|---------|-----|----------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الحقوق |
| ٤٥,٨ | ٢٣٢ | ٥٣,٨ | ٨٦ | ٤١ | ٨٤ | ٤٤ | ٦٢ | سياسية |
| ١٨,٢ | ٩٢ | ١٦,٣ | ٢٦ | ٢١ | ٤٣ | ١٦,٣ | ٢٣ | اقتصادية |
| ٣٦ | ١٨٢ | ٣٠ | ٤٨ | ٣٨ | ٧٨ | ٣٩,٧ | ٥٦ | اجتماعية |
| ١٠٠ | ٥٠٦ | ١٠٠ | ١٦٠ | ١٠٠ | ٢٠٥ | ١٠٠ | ١٤١ | المجموع |

جدول (٣)

حجم المواد الصحفية حول الفئات الفرعية لحقوق المواطنة

| الإجمالي | | المصرى اليوم | | الوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|-----|--------------|-----|-------|-----|---------|-----|----------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الحقوق |
| ٤٥,٨ | ٢٣٢ | ٥٣,٨ | ٨٦ | ٤١ | ٨٤ | ٤٤ | ٦٢ | السواسية |
| ٣٩,٧ | ٢٠١ | ٤٥ | ٧٢ | ٣٥,٨ | ٧٧ | ٣٦,٩ | ٥٢ | حق للممارسة السياسية |
| ٦,١ | ٣١ | ٨,٨ | ١٤ | ٣,٣ | ٧ | ٧,١ | ١٠ | حق الرأى والتعبير |
| ١٨,٢ | ٩٢ | ١٦,٣ | ٢٦ | ٢١ | ٤٣ | ١٦,٣ | ٢٣ | الإقتصادية |
| ١٨,٢ | ٩٢ | ١٦,٣ | ٢٦ | ٢١ | ٤٣ | ١٦,٣ | ٢٣ | حق العمل |
| ٣٦ | ١٨٢ | ٣٠ | ٤٨ | ٣٨ | ٧٨ | ٣٩,٧ | ٥٦ | الإجتماعية |
| ٢٢,٣ | ١١٣ | ٢١,٣ | ٣٤ | ٢١,٥ | ٤٤ | ٢٤,٨ | ٣٥ | حق الرعاية الصحية |
| ١٣,٦ | ٦٩ | ٨,٨ | ١٤ | ١٦,٦ | ٣٤ | ١٤,٩ | ٢١ | التضامن الاجتماعى |
| ١٠٠ | ٥٠٦ | ١٠٠ | ١٦٠ | ١٠٠ | ٢٠٥ | ١٠٠ | ١٤١ | المجموع |

جدول (٤)

الأنماط التحريرية المستخدمة

| الإجمالي | | المصرى اليوم | | الوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|-----|--------------|-----|-------|-----|---------|-----|-------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الأنماط التحريرية |
| ٠,٦ | ٣ | - | - | - | - | ٢,١ | ٣ | مقال افتتاحى |
| ٢٢,٩ | ١١٦ | ٢٧,٥ | ٤٤ | ٢١,٥ | ٤٤ | ١٩,٩ | ٢٨ | عمود |
| ٢٠,٤ | ١٠٣ | ٢٣,٨ | ٣٨ | ١٧,٦ | ٣٦ | ٢٠,٦ | ٢٩ | مقال |
| ٢٤,٩ | ١٢٦ | ٢٢,٥ | ٣٦ | ٢٨,٨ | ٥٩ | ٢٧ | ٣١ | بريد قراء |
| ١٦,٤ | ٨٣ | ١٦,٣ | ٢٦ | ١٩ | ٣٩ | ١٢,٨ | ١٨ | تقرير صحفى |
| ١١,٧ | ٥٩ | ٥,٦ | ٩ | ١١,٢ | ٢٣ | ١٩,١ | ٢٧ | تحقيق صحفى |
| ٣,٢ | ١٦ | ٤,٤ | ٧ | ٢ | ٤ | ٣,٥ | ٥ | حديث صحفى |
| ١٠٠ | ٥٠٦ | ١٠٠ | ١٦٠ | ١٠٠ | ٢٠٥ | ١٠٠ | ١٤١ | المجموع |

جدول (٥)

الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق السياسية

| الإجمالي | | المصري اليوم | | الوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|-----|--------------|----|-------|----|---------|----|-----------------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الأطر |
| ٣٠,٦ | ٧١ | ٢٥,٦ | ٢٢ | ٣٢,٣ | ٢٨ | ٣٣,٩ | ٢١ | تعديلات دستورية |
| ١٤,٢ | ٣٣ | ١٦,٣ | ١٤ | ١٠,٧ | ٩ | ١٦,١ | ١٠ | إصلاح سياسي |
| ١٠,٣ | ٢٤ | ١٧,٤ | ١٥ | ٩,٥ | ٨ | ١,٦ | ١ | تداول السلطة |
| ٥,٢ | ١٢ | ٣,٥ | ٣ | ٢,٣ | ٢ | ١١,٣ | ٧ | الديموقراطية |
| ٢٥,٩ | ٦٠ | ١٩,٨ | ١٧ | ٣٥,٧ | ٣٠ | ٢١ | ١٣ | المشاركة السياسية للمواطنين |
| ٦,٩ | ١٦ | ١٠,٥ | ٩ | ٢,٣ | ٢ | ٨,١ | ٥ | حرية الفكر والتعبير |
| ٣,٤ | ٨ | ٣,٥ | ٣ | ٣,٦ | ٣ | ٣,٢ | ٢ | حرية الصحافة |
| ٠,٩ | ٢ | - | - | ٢,٣ | ٢ | - | - | حق تداول المعلومات |
| ٢,٦ | ٦ | ٣,٥ | ٣ | - | - | ٤,٨ | ٣ | مصادقية الإعلام |
| ١٠٠ | ٢٣٢ | ١٠٠ | ٨٦ | ١٠٠ | ٨٤ | ١٠٠ | ٦٢ | المجموع |

جدول (٦)

الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية

| الإجمالي | | المصري اليوم | | الوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|----|--------------|----|-------|----|---------|----|--------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الأطر |
| ٢٦,١ | ٢٤ | ٢٦,٩ | ٧ | ٢٣,٣ | ١٠ | ٣٠,٤ | ٧ | البطالة |
| ٢١,٥ | ٢٩ | ٣٠,٨ | ٨ | ٣٠,٢ | ١٣ | ٢٤,٨ | ٨ | رعاية العمال |
| ١٨,٥ | ١٧ | ١٩,٢ | ٥ | ٢٣,٣ | ١٠ | ٨,٧ | ٢ | مشكلات وظيفية |
| ٢٣,٩ | ٢٢ | ٢٣,١ | ٦ | ٢٣,٣ | ١٠ | ٢٦,١ | ٦ | الإضرابات العمالية |
| ١٠٠ | ٩٢ | ١٠٠ | ٢٦ | ١٠٠ | ٤٣ | ١٠٠ | ٢٣ | المجموع |

جدول (٧)

الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية

| الإجمالي | | المصرى اليوم | | لوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|-----|--------------|----|------|----|---------|----|--------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الأطر |
| ٢٨,٦ | ٥٢ | ٣٥,٤ | ١٧ | ٢٦,٩ | ٢١ | ٢٥ | ١٤ | فساد وإهمال صحة |
| ٦,٦ | ١٢ | - | - | ٧,٧ | ٦ | ١٠,٧ | ٦ | توعية صحية |
| ١٠,٤ | ١٩ | ١٤,٦ | ٧ | ٧,٧ | ٦ | ١٠,٧ | ٦ | مشكلات صحية |
| ١٦,٥ | ٣٠ | ٢٠,٨ | ١٠ | ١٤,١ | ١١ | ١٦,١ | ٩ | علاج صحى |
| ٤,٤ | ٨ | ٦,٣ | ٣ | ٢,٦ | ٢ | ٥,٤ | ٣ | الحد من الفقر |
| ٢٥,٨ | ٤٧ | ١٢,٥ | ٦ | ٣٤,٦ | ٢٧ | ٢٥ | ١٤ | لتكفل الاجتماعى |
| ٧,٧ | ١٤ | ١٠,٤ | ٥ | ٦,٤ | ٥ | ٧,١ | ٤ | معاشات وتأمينات |
| ١٠٠ | ١٨٢ | ١٠٠ | ٤٨ | ١٠٠ | ٧٨ | ١٠٠ | ٥٦ | المجموع |

اجدول (٨)

أهداف نشر المواد الصحفية المتعلقة بحقوق المواطنة

| الإجمالي | | المصرى اليوم | | لوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|-----|--------------|-----|------|-----|---------|-----|--------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الأهداف |
| ٤٢,٤ | ٢٥٨ | ٦١,٥ | ١١٠ | ٤٣,٧ | ١١١ | ٢١,١ | ٣٧ | نقد وتغيير |
| ١١,٧ | ٧١ | ٥ | ٩ | ٩,٤ | ٢٤ | ٢١,٧ | ٣٨ | توعية وإرشاد |
| ٥,٤ | ٣٣ | ١,١ | ٢ | ٥,١ | ١٣ | ١٠,٣ | ١٨ | طرح مقترحات |
| ٩,٤ | ٥٧ | ٣,٩ | ٧ | ٤,٧ | ١٢ | ٢١,٧ | ٣٨ | تبريد |
| ١٣,٨ | ٨٤ | ١٤,٥ | ٢٦ | ١٢,٦ | ٣٢ | ١٤,٩ | ٢٦ | تسجيل وفتح |
| ١٧,٣ | ١٠٥ | ١٤ | ٢٥ | ٢٤,٤ | ٦٢ | ١٠,٣ | ١٨ | طرح مشكلات |
| ١٠٠ | ٦٠٨ | ١٠٠ | ١٧٩ | ١٠٠ | ٢٥٤ | ١٠٠ | ١٧٥ | المجموع |

جدول (٩)

آليات الإقناع والبرهنة المستخدمة في المضامين الخاصة بحقوق المواطنة

| الإجمالي | | المصري ليوم | | لوفد | | الأهرام | | الصحف |
|----------|-----|-------------|-----|------|-----|---------|-----|-------------------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | الآليات |
| ٩,١ | ٢٧ | ٧,١ | ٨ | ٨,٩ | ١٧ | ١١,٧ | ١٢ | مرجعية تاريخية |
| ١٣,١ | ٥٣ | ١٥,٩ | ١٨ | ٨,٩ | ١٧ | ١٧,٥ | ١٨ | مررات قانونية |
| ٦,٧ | ٢٧ | ٥,٣ | ٦ | ٦,٨ | ١٣ | ٧,٨ | ٨ | وثائق وتقارير |
| ٨,٦ | ٢٥ | ٧,١ | ٨ | ٥,٣ | ١٠ | ١٦,٥ | ١٧ | تصريحات مسئولين |
| ٢ | ٨ | ٢,٧ | ٣ | ١,٦ | ٣ | ١,٩ | ٢ | لقول مثورة |
| ٤٥,٦ | ١٨٥ | ٤٨,٧ | ٥٥ | ٥٢,١ | ٩٩ | ٣٠ | ٣١ | الربط بين الأسباب وقنتج |
| ١٥ | ٦١ | ١٣,٣ | ١٥ | ١٦,٣ | ٣١ | ١٤,٦ | ١٥ | استخدام الأرقام والإحصاءات |
| ١٠٠ | ٤٠٦ | ١٠٠ | ١١٣ | ١٠٠ | ١٩٠ | ١٠٠ | ١٠٣ | المجموع |